الحكومة «ساقطة تنبكة»

6 ساعات من الجحيم تقطع خطوط الاتصالات فى مصر

البورصة تنقذ المستثمرين من «دخان حريق السنترال»

«المركزى» يضرب «مستوى قياسى» فى بيع أذون وسندات الخزانة

مصادر الطاقة تترقب المدد من «الضبعة النووية»

«الطروحات» تغير خطة «صندوق النقد» مع مصر

البورصة
أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٦
الأحد
١٣يوليو ٢٠٢٥
١٨ محرم ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

خطوة هتفرق فى مشروعك!

البنك الأهلي المصري
بيقدم خدمات غير مالية
ملهاش حدود

احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

15011
www.nbe.com.eg
تطبق كافة الشروط والأحكام

NBE SME
الأهلي
رقم الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٠٠

اسرع طريقة تحجز بيها رحلتك

احجز رحلتك القادمة إلى جميع أنحاء العالم
عن طريق egyptair.com

EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER

رقم التسجيل الضريبي 308-618-343

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

بدائل حقيقية للهيمنة الأمريكية..

«قمة بريكس».. «قبة اقتصادية» تحمى مصر من التوترات الجيوسياسية

كتب: عبد الفتاح فتحي:

مثّلت مشاركة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي فى النسخة السابعة عشرة لقمة مجموعة «بريكس»، المنعقدة فى مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، محطة مفصلية فى مسار السياسات الاقتصادية والدبلوماسية لمصر.

ورغم ما يحمله «بريكس» من وعود بنظام اقتصادي بديل، إلا أن معظم الخبراء شددوا على أن انضمام مصر لا يعني انحيازًا جيوسياسيًا ضد أحد، بل هو جزء من استراتيجية تنويع الشركاء، والبحث عن أدوات تُمكن الدولة من مواجهة التحديات العالمية، على أسس عادلة، وبشروط أكثر إنصافًا.

تأتي قمة «بريكس» فى خضم تحديات عالمية غير مسبوقة: حرب روسية أوكرانية ممتدة، وتوتر متصاعد بين إسرائيل وإيران، وانكماش اقتصادي عالمي ترافقه أزمة ديون خانقة تجاوزت ٣١٦ تريليون دولار، بحسب ما أشار إليه الدكتور بلال شعيب، الخبير الاقتصادي. وسط هذه الاضطرابات، تبحث الدول عن بدائل حقيقية للهيمنة الأمريكية، وهو ما تمثله «بريكس» كتحالف متعدد الأقطاب.

وبحسب شعيب، فإن انضمام مصر الرسمي مطلع ٢٠٢٤ إلى «بريكس» يعكس إدراكًا دوليًا لفاعلية الدور المصري، ليس فقط جغرافيًا، باعتبارها بوابة لإفريقيا، بل أيضًا اقتصاديًا، كونها مركزًا للطاقة والأسواق الناشئة.

مكاسب للاقتصاد المصري

رأى اللواء محمد صلاح أبو هميلة، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري، أن القمة أتاحت لمصر فرصًا حقيقية للتعامل بالعملات المحلية، خصوصًا مع الصين وروسيا والهند، وهو ما من شأنه تخفيف الضغط على الدولار الأمريكي، وتعزيز استقرار الجنيه. وأوضح أن مصر بدأت بالفعل تفعيل هذا المسار، عبر السماح بالتعامل باليوان وسداد قرض محطة الضبعة النووية بالروبل الروسي.

وأكد الدكتور خالد الشافعي، الخبير الاقتصادي، أن تعامل مصر بالعملات المحلية فى مشروعات كبرى مثل محطة الضبعة النووية، التي تكلّف نحو ٢٣ مليار دولار، يمثّل تحوّلًا استراتيجيًا يخفف العبء عن الاحتياطي النقدي، ويمنح الاقتصاد المصري متنفسًا جديدًا.

ويشير «الشافعي» إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول «بريكس» يمثل أكثر من ٤٠٪ من تجارة مصر الخارجية، مما يجعل من التحول نحو استخدام العملات الوطنية خيارًا واقعيًا وليس مجرد أمنية، ويفتح الباب أمام التكامل الاقتصادي بعيدًا عن هيمنة الدولار.

وفى تحرك يتجاوز نطاق الخطابات، أشار إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أصبحت تضم مناطق صناعية صينية وروسية، وتسعى الهند حاليًا لإنشاء منطقة خاصة بها، فى دلالة واضحة على أن مصر باتت مركزًا استراتيجيًا لعبور تجارة «بريكس» نحو إفريقيا.

نائب رئيس الاتحاد العربي للتنمية الاجتماعية بجامعة الدول العربية، الدكتور أشرف غراب، أوضح أن هذه المناطق الصناعية المتعددة تعكس ثقة دول بريكس فى الاستقرار المصري، ورغبتها في التوسع الاستثماري، مستفيدة من الموقع الجغرافي، والبنية التحتية، خاصة بعد التطوير الضخم الذي شهدته الموانئ والطرق والمناطق الحرة فى السنوات الأخيرة.

وأكد الدكتور خالد مهدي، أمين لجنة الصناعة بحزب «المصريين»، أن انضمام مصر لبنك التنمية الجديد سيوفر بدائل تمويلية مرنة، خصوصًا فى ظل السياسات النقدية المتشددة عالميًا، والتي أضعفت قدرة الدول النامية على الاقتراض أو تحسين مستوى المعيشة.

وشدد الدكتور بلال شعيب على أن «بريكس» دعت فى القمة إلى إصلاح مؤسسات التمويل الدولية و فى مقدمتها صندوق النقد الدولي، لمعالجة الخلل الهيكلي الذي لا يُنصف الدول النامية.

ومن المكاسب غير المباشرة التي أبرزها الدكتور أشرف غراب، أن انضمام مصر لـ«بريكس»، و فى ظل الأمن والاستقرار، يمكن استثماره للترويج للسياحة المصرية، خاصة مع افتتاح المتحف المصري الكبير، ووجود مشروعات مثل مدينة رأس الحكمة، وتنوع مصر ما بين الآثار الفرعونية والشواطئ والمزارات الإسلامية. كما أصبحت مصر جزءًا من «بنك التنمية الجديد»، وهو ذراع تمويلية أساسية للمجموعة، تتيح فرصًا لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة بعيدًا عن شروط المؤسسات المالية الغربية. وقد وافق البنك على قروض بنحو ٣٥ مليار دولار لما يقارب ١٠٠ مشروع بدول «بريكس»، كما أشار غراب.

وأوضحت الدكتورة هدى الملاح، أن تقليل الاعتماد على الدولار سيدعم المشروعات المحلية، ويوسّع فرص العمالة، خاصة إذا تم التوجه نحو تصنيع ما تستورده مصر حاليًا، باستخدام مدخلات إنتاج من دول «بريكس» بالعملات المحلية.

الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أوضح أن مشاركة مدبولي جاءت فى توقيت بالغ الحساسية، فى ظل تصاعد التوترات الإقليمية، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، وعلى طرق التجارة الحيوية مثل قناة السويس، التي تعد معبرًا رئيسيًا ضمن «طريق الحرير» الصيني.

وأكد بدرة أن مصر خلال القمة طرحت قضايا تخص الشرق الأوسط، مثل تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، وأثرها الاقتصادي، بالإضافة إلى أزمات الوقود والغذاء، التي تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

توقيع ملحق مكمل لعقد إنشاء وتشغيل المحطة..

مصادر الطاقة تترقب المدد من «الضبعة النووية»

كتب- كريم عاطف:

تواصل مصر خطاها الثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، وذلك من خلال تنفيذ مشروع محطة الضبعة للطاقة النووية، الذي يعد أحد أبرز المشروعات القومية فى تاريخ قطاع الكهرباء المصري.

ويأتي المشروع فى إطار الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين مصر وروسيا، بهدف دعم البرنامج المصري للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء تماشيا مع استراتيجية مصر للطاقة حتى عام ٢٠٤٠.

تتكون المحطة من ٤ مفاعلات نووية بقدرة إجمالية تبلغ ٤٨٠٠ ميجاوات (١٢٠٠ ميجاوات لكل مفاعل)، ومن المتوقع أن تسهم المحطة عند تشغيلها فى توليد نحو ١٠٪ من احتياجات مصر من الكهرباء، ما سيسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض الانبعاثات الكربونية.

ومؤخرا تم توقيع بروتوكول مكمل للاتفاقية الحكومية الموقعة بين مصر وروسيا بشأن بناء وتشغيل محطات الطاقة النووية، وقع البروتوكول عن الجانب المصري الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وعن الجانب الروسي أليكسي ليخاتشوف، المدير العام لمؤسسة «روساتوم».

كما تم توقيع ملحق مكمل لعقد إنشاء وتشغيل محطة الضبعة النووية بين الدكتور شريف حلمي، رئيس هيئة المحطات النووية، والدكتور أندري بيتروف، رئيس شركة «أتوم ستروي إكسبورت»، التابعة لروساتوم.

وفور التوقيع أكد الدكتور محمود عصمت أن المشروع يجسد الشراكة المتينة بين مصر وروسيا، ويعكس دعم القيادة السياسية فى البلدين لإنجاز هذا المشروع القومي الحيوي، مشيرا إلى أن توقيع البروتوكول والعقد المكمل يعد خطوة مهمة لتسريع وتيرة تنفيذ مشروع محطة الضبعة وفق الجدول الزمني المحدد.

أكد الدكتور مهندس ماهر عزيز، استشاري الطاقة والبيئة وتغير المناخ وعضو مجلس الطاقة العالمي، أن مشروع محطة الضبعة النووية يساعد الدولة المصرية فى تنوع مصادر الطاقة وسد العجز فى هذا التنوع، ويعتبر خطوة أولية وأساسية هامة فى هذا الاتجاه.

وأضاف عزيز، أن المحطة تساعد علي تأمين إمدادات الطاقة للدولة المصرية، كما أن الطاقة النووية تشكل عتبة تكنولوجيا متقدمة، وهى تعتبر الحافة الأولي فى التقدم ودخول مصر فى عصر المحطات النووية، والتي تجعلها تواكب تطورات العالم.

وأوضح عضو مجلس الطاقة العالمي، أن أثار وجود المحطة فى مصر علي القطاع الصناعي سيكون هام وبه تنشيط للنمو التكنولوجي المصري، بالاضافة الى تدعيم الاقتصاد الوطني، فعند إضافة مصدر موثوق للطاقة يؤمن امداداتها فسيدعم الاقتصاد بشكل كبير.

أما على الجانب البشري، فأكد عزيز أن المهارات التي سيكتسبها العاملون فى محطة الضبعة ستشكل كادر متقدم من الممكن أن يتم نقله اللي العديد من العاملين المصريين فى هذا المجال.

وأكد عضو مجلس الطاقة العالمي، أنه من المتوقع دخول محطة الضبعة النووية الخدمة فى ٢٠٣٠، وفور نجاحها ستفكر الدولة فى عمل المزيد من المحطات النووية لتضاف إلى نظام القوى الكهربائية المصرية.

ارتفاع الطلب على الأراضى وتنامى الصادرات وزيادة المشروعات..

«المدن الصناعية» تكسر القيود البيروقراطية

كتبت: مروة أبو المجد

على مدار العقد الماضي، تبنّت الدولة المصرية رؤية واضحة للنهوض بالصناعة الوطنية، من خلال تأسيس مدن ومجمعات صناعية متخصصة، فى إطار خطة تستهدف تعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي. انطلقت هذه الرؤية بقوة منذ عام ٢٠١٤، مدفوعة بإرادة سياسية واضحة، وبرامج دعم متنوعة تستهدف كسر القيود البيروقراطية، وتذليل العقبات التي طالما أعاقت النمو الصناعي، مثل ندرة الأراضي والخدمات غير المكتملة.

لكن التوسع فى المشروعات لا يكفي وحده، فالسؤال الأهم الذي يفرض نفسه اليوم: هل تتوافر فعلاً بنية تحتية متكاملة تلبّي احتياجات المستثمرين على الأرض، وتمنحهم الثقة فى الاستمرار والتوسع؟ الإجابة تكمن فى قراءة تجارب المدن الصناعية الرئيسية، والوقوف على ما تحقق وما لا يزال قيد الانتظار.

العاشر من رمضان.. مركز ثقل الصناعة المصرية

مدينة العاشر من رمضان تُمثل نموذجاً صلباً للقدرة الصناعية المصرية، بعدد مصانع يقترب من ٤ آلاف منشأة، يعمل بها نحو ٣٥٠ ألف عامل، وتسهم بنحو ربع صادرات مصر الصناعية. هذه الأرقام وحدها كافية لتكشف حجم النشاط الصناعي المتنامي.

المشهد فى المدينة يشهد حراكاً واضحاً؛ جمعية المستثمرين استقبلت أكثر من ألف طلب لتخصيص أراض جديدة ضمن توسعات تتجاوز ٣٥ ألف فدان، كما يشيرً الدكتور صبحي نصر، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، وهذا الإقبال يعكس الثقة المتزايدة، لا سيما مع تسارع أعمال الترفيق، وتيسير إجراءات التخصيص والتسليم.

فى موازاة ذلك، يعمل قرابة ٥٠٠ مستثمر بالتعاون مع البنك الأهلي على إنشاء محطات طاقة شمسية بتمويل ميسّر، بفائدة لا تتجاوز ٣,٥٪، ضمن توجه عام نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

ورغم هذا الزخم، يرى المهندس حمدي عتمان أن وتيرة التمية فى المدن الصناعية لا تزال بحاجة إلى تسريع، مطالباً بطرح مزيد من الأراضي فى مناطق استراتيجية مثل طريق القاهرة–الإسماعيلية الصحراوي. أما رئيس الجمعية، الدكتور سمير عارف، فيؤكد أن حديثا عن تعميق الصناعة تأخر كثيراً، وأن المطلوب الآن هو حلول أكثر جرأة.

من جانبه، يوضح المهندس علاء عبد اللا، رئيس جهاز المدينة، أن الجهاز يعمل على توفير الخدمات والبنية التحتية اللازمة، وفتح الأبواب أمام جميع المستثمرين، بالتنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التي بدأت بدورها تشكيل لجان دورية لتلقي الطلبات ومتابعة المشكلات عن كثب.

الروبيكي.. مشروع واعد ينتظر استكمال الوصلات الحيوية

مدينة الروبيكي لصناعة الجلود، التي تأسست على مساحة تفوق ٥٠٠ فدان، تُعد نموذجًا متقدمًا للتخصص الصناعي، المرحلة الأولى التي افتُتحت بين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ضمّت نحو ٢٠ مجمعاً صناعياً ومائة هنجر للصناعات المغذية، إلى جانب خطط لتوسيع النشاط ليشمل الغزل والنسيج.

النائب البرلماني وحيد قرقر وصف مشروع الربط السككي بين الروبيكي والعاشر من رمضان بأنه نقلة نوعية ستسهّل عمليات التصدير وتدفق البضائع، مشيداً بالتسهيلات التمويلية التي تقدمها الدولة، ومنها فترات سماح طويلة تمتد لخمس سنوات.

لكن رغم الجهود، لا تزال بعض عناصر البنية التحتية – كالطرق، والجسور، والربط اللوجستي مع الموانئ – تنتظر الاستكمال، ما يحد مؤقتاً من كفاءة العمليات الصناعية. ومع ذلك، يراهن المستثمرون على أن اكتمال هذه الوصلات سيحوّل المدينة إلى مركز تصدير متقدم خلال فترة وجيزة.

بياض العرب.. تجربة جديدة بثقة متزايدة

فى بني سويف، دشّنت الدولة مجمع بياض العرب الصناعي عام ٢٠٢١، ضمن خطة أوسع شملت ١٧ مجمعاً فى ١٥ محافظة، بتكلفة تقارب ١٠ مليارات جنيه. المجمع يضم ٢٦٦ وحدة صناعية حالياً، ضمن شبكة ضخمة تستوعب ما يزيد عن ٤ آلاف وحدة صناعية على مستوى الجمهورية، وتوفر ما يقرب من ٤٨ ألف فرصة عمل.

ورغم حداثة المجمع، لم تسجّل شكاوى بارزة من المستثمرين، لكن سرعة استكمال أعمال الترفيق وخدمات التشغيل ستكون الفاصل الحقيقي فى تحديد مدى جاذبية المشروع خلال الفترة المقبلة.

وحتى نهاية ٢٠٢٢، وصل عدد المناطق الصناعية المرخصة فى مصر إلى ١٤٧ منطقة، بمساحة إجمالية مرخصة تتجاوز ٢٢,٩ مليون متر مربع، تحت مظلة نظام المطور الصناعي، وهذه الأرقام تعكس توسعاً غير مسبوق فى البنية التحتية الصناعية.

فى العام المالي ٢٠٢٢–٢٠٢٣، بلغت استثمارات قطاع التصنيع أكثر من ٧٤,٥ مليار جنيه، أي ما يعادل ٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، وأسهم هذا النشاط في توظيف نحو ٤,٦ مليون شخص موزعين على أكثر من ٤٣٠ ألف منشأة صناعية.

أما على صعيد التصدير، فقد سجلت المنتجات الصناعية نسبة ٦٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية المصرية خلال عام ٢٠٢٣–٢٠٢٤، بقيمة تجاوزت ٢٢,٢ مليار دولار، وهو ما يؤكد تحسن جودة الإنتاج المحلي وزيادة قدرته التنافسية.

الرسائل الحكومية.. دعم واضح واستجابة أسرع

ومن جانب الحكومة التي تقدم دعم واضح واستجابة سريعة، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى الإقبال الكبير الذي تشهده المدن الصناعية الجديدة من قبل المستثمرين، مؤكداً التزام الدولة بتقديم كافة التسهيلات الممكنة.

وبدوره، شدد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، الفريق مهندس كامل الوزير، على أن الحكومة تتبنى سياسة «عدم رفض أي مستثمر جاد»، مع التعامل الفوري مع أي عقبات تتعلق بالتراخيص أو تخصيص الأراضي.

وتعمل الجهات المختصة على تنفيذ مشروعات البنية التحتية وفق جداول زمنية محددة وتحت رقابة مباشرة، بهدف توفير بيئة صناعية متكاملة ومستقرة.

رغم ما تحقق من توسع فى المدن الصناعية، تبقى التحديات حاضرة، خصوصاً فيما يتعلق بسرعة استكمال الربط اللوجستي مع الموانئ والأسواق الخارجية، إلى جانب بعض التأخيرات ٧ تشغيل المرافق فى عدد من المناطق.

لكن المؤشرات العامة توحي بأن المشهد يتحرك فى الاتجاه الصحيح، مع ارتفاع الطلب على الأراضي الصناعية، وتنامي حجم الصادرات، وزيادة المشروعات التوسعية، ما يؤكد أن هذه المدن باتت نقاط جذب حقيقية.

مدن مثل العاشر من رمضان، والروبيكي، وبياض العرب، تُجسّد مساعي الدولة لتحويل الصناعة إلى قاطرة تنمية، شرط استكمال جهود التمويل والترخيص، وتسريع الاستجابة لتحديات المستثمرين.

المرحلة القادمة تتطلب مزيداً من التكامل بين السياسات والخطط، لتحويل هذه المدن من مشاريع واعدة إلى نماذج ناجحة تنافس إقليمياً ودولياً، وتُعيد رسم الخريطة الصناعية فى مصر.

تعليق الجلسة للحماية والعدالة..

البورصة تنقذ المستثمرين من «دخان حريق السنترال»

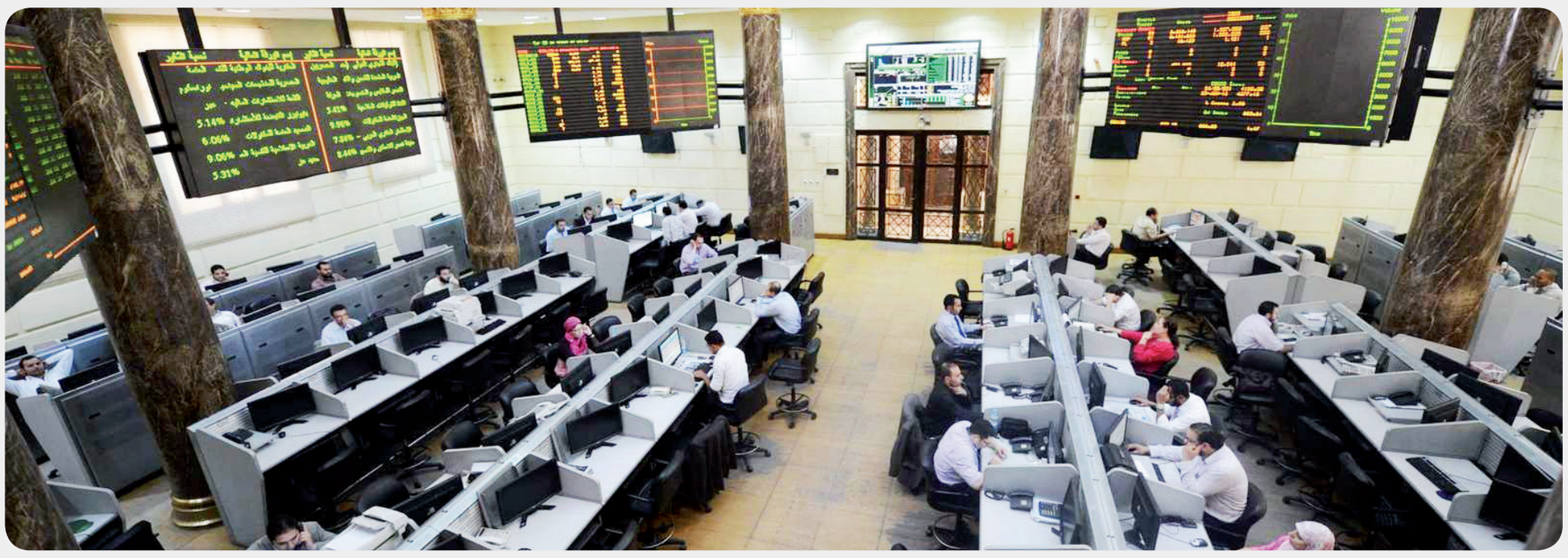

كتب- طه نبيل:

شهدت مصر حالة شلل جزئى فى قطاعات الاتصالات والمعاملات المالية، بعد اندلاع حريق ضخم فى سنترال رمسيس، أحد أكبر مراكز الاتصالات الرئيسية فى القاهرة، ما انعكس بشكل مباشر على خدمات الإنترنت، شبكات الدفع الإلكتروني، والبورصة المصرية.

تعليق جلسة الثلاثاء

قررت إدارة البورصة المصرية تعليق جلسة تداول يوم الثلاثاء ٨ يوليو ٢٠٢٥، فى خطوة استثنائية تهدف إلى حماية مصالح المتعاملين وضمان تكافؤ الفرص، بعد تعذر تواصل شركات السمسرة مع الأنظمة بشكل آمن نتيجة تأثر الشبكات.

وامتدت تأثيرات الحريق إلى شبكات الدفع الإلكتروني، حيث واجه المستخدمون صعوبة فى تنفيذ التحويلات وسداد المدفوعات باستخدام البطاقات البنكية أو المحافظ الإلكترونية. كما تعطلت بعض ماكينات الصراف الآلى فى عدة مناطق نتيجة انقطاع الإنترنت.

هشاشة بعض عناصر البنية التحتية

من جانبه، قال الدكتور هانى أبو الفتوح، الخبير المصرفى ، إن الحريق انعكس بشكل مباشر على قدرة البنوك وشركات الخدمات المالية على تقديم بعض خدماتها الرقمية وبالرغم من أن البنوك المصرية أحرزت تقدمًا كبيرًا فى التحول الرقمي، إلا أن هذا الحادث كشف بوضوح هشاشة بعض عناصر البنية التحتية، واعتمادها شبه الكلى على مراكز اتصالات مركزية دون وجود بدائل فعالة بالقدر الكافٍ. وبكل صراحة، أى انقطاع بهذا الحجم كفيل بأن يربك عمليات السحب والإيداع، ويعطّل المدفوعات فى جميع قطاعات الخدمات، مما يسبب ارتباكًا كبيرًا للعملاء.

وأضاف ابو الفتوح فى تصريح خاص لـ البورصجية ، أنه من الضرورى تدخل البنك المركزى المصرى بشكل أكثر صرامة لتقييم واختبار خطط الطوارئ لدى البنوك ولا يكفى وجود خطة طوارئ على الورق، بل يجب التأكد من جاهزيتها الفعلية. إجراء اختبارات محاكاة منتظمة، والتأكد من وجود مراكز بيانات بديلة فعالة خارج نطاق القاهرة، فقد أصبح ذلك ضرورة لا رفاهية.

وأوضح أنه من الضرورى التأكد من أن المعايير الإلزامية لاستمرارية الأعمال تعمل بكفاءة فى كافة البنوك، مع مراجعة دقيقة ودورية لنقاط الضعف المحتملة. وأشار إلى أن العملاء يتوقعون من البنوك الجاهزية، حتى فى الأزمات. وتوفير هذه الثقة مسؤولية تشاركية بين المؤسسات المالية والجهات التنظيمية ولعل ما حدث يكون جرس إنذار يعيد ترتيب الأولويات.»

حماية المستثمرين

وقال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إنه عقب أحداث حريق السنترال، واجهت الحكومة اختبارًا حقيقيًا لمدى جاهزية بنيتها التحتية الرقمية، فقد تعطّلت معظم الخدمات الرقمية الحيوية، لتشمل مؤخرًا البورصة التى علّقت التداول اليوم تأثرًا بالأزمة. وأضاف فى تصريح خاص لـ البورصجية، أنه بالتأكيد رغم سلبية الموقف بشكل عام، إلا أنه يعطى الضوء الأحمر للحكومة لتجنب مثل هذه المشاكل مستقبلًا بحكم ارتباطها بالأمن القومي.

وأوضح أن قرار تعليق التداول جاء ممتازًا، لأنه يضمن لجميع المتعاملين الحق الكامل فى المتابعة وإجراء تعاملاتهم تحت مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير العدالة لكافة الأطراف.

مشيراً إلى أن الموقف قد يعطى بعض الانطباع السلبى للأطراف الأخرى غير المصريين، ولكن سيكون تأثيره عابرًا وسرعان ما سيعود السوق إلى مساره الطبيعي.»

إنذار شديد للشركات..

«تطبيق ثاندر» يغير قواعد السمسرة

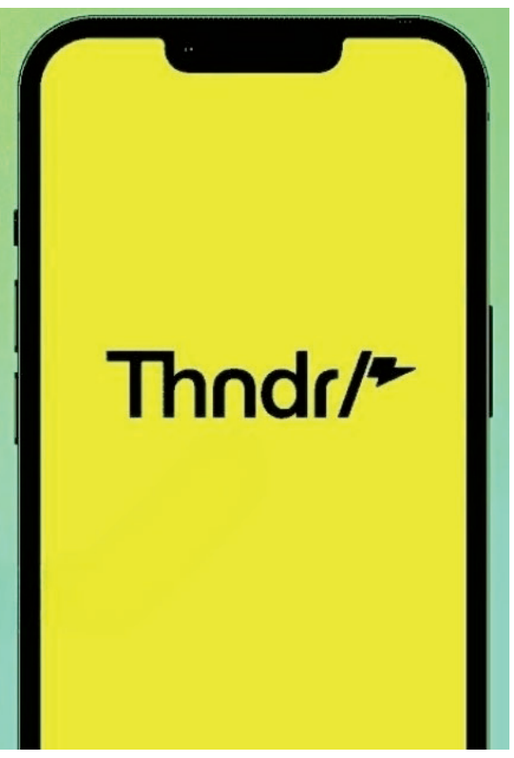

كتبت- حنان محمد:

تصدرت ثاندر لتداول الأوراق المالية ترتيب أنشط شركات الوساطة فى الأوراق المالية بالبورصة المصرية للأفراد خلال الربع الثانى من العام الجاري، شملت قيم التداول السوق الرئيسى وبورصة النيل وخارج المقصورة، والسندات والصفقات، بقيمة تعاملات ٣٧,٧٥١ مليار جنيه، بحصة سوقية بنسبة ١٠,٦٪، لتتفوق ثاندر بذلك على شركة هيرميس بالنسبة لتعاملات الأفراد.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية»، مميزات وعيوب تطبيق «ثاندر»، وهل سحب البساط من شركات السمسرة وهل التطبيقات الإلكترونية أصبحت خطر على شركات السمسرة، وكيف تتعامل شركات السمسرة مع هذه التكنولوجيا.

من جانبه قال عاصم منصور رئيس أبحاث السوق فى شركة «OW Markets» إن تطبيقات مثل «ثاندر» لم تسحب البساط بالكامل لكن غيرت قواعد اللعبة.

وأضاف أن ثاندر استطاع إدخال شريحة جديدة بالكامل من الشباب والمستثمرين الأفراد اللذين لم يخطر ببالهم أبدأ الاستثمار فى البورصة من قبل، وهذا فى حد ذاته إنجاز مهم.

ورأى أن النجاح الذى حققه تطبيق ثاندر ليس تهديد لشركات السمسرة التقليدية بقدر ما هو تنبيه إن السوق يتغير وكذلك المستثمر فبالتالى يجب أن تتغير الأدوات.

وأكد أن المستخدم يرغب فى الحصول على كافة الأدوات على هاتفه مثل فتح حساب تداول، متابعة الأسهم، تنفيذ الأوامر، والحصول على تنبيهات لحظية.

«وتابع أن هذه التطبيقات ليست خطر، لكن التجاهل لها هو الخطر الحقيقى حيث إن الشركات التى ستصر على الأساليب التقليدية من غير تطوير ستفقد شريحة ضخمة من العملاء خلال وقت قصير، لكن الشركات التى ستقوم ببناء التكنولوجيا وتستثمر فى ذلك تستطيع أن تنافس وتستمر بقوة.

ورأى أن المرحلة القادمة بحاجة إلى أن تعمل شركات السمسرة على ٣ مستويات رئيسية.

١- التحول الرقمى الحقيقى وذلك ليس فقط بإنشاء موقع إلكتروني، لكن تقديم تجربة حقيقية من خلال تطبيقات ذكية وسريعة وآمنة.

٢- التكامل مع التحليل والتعليم فالمستثمر الجديد بحاجة لفهم السوق، فوجود محتوى تعليمي، وتحليلات مبسطة، وتنبيهات لحظية سيكون فارق بشكل كبير.

٣- خفض التكاليف والعمولات فتطبيقات مثل ثاندر جذبت الأفراد برسومها المنخفضة وسهولة الدخول، فالشركات يجب أن تعيد التفكير فى هيكل التكلفة.

ومن جهته أوضح أيمن الزيات خبير سوق المال أن تطبيق ثاندر هو تطبيق يتيح للمستثمرين الاستثمار فى مجال البورصة المصرية وصناديق الاستثماروتميزالتطبيق بسهولة الاستخدام عن طريق منصة عبر الهاتف.

وأضاف أن مميزاته سهولة التعاقد دون الذهاب الى مقر الشركه للتعاقد، وأيضا التطبيق لايشترط حد أدنى للتداول مما يجعله متاح للجميع غير بعض شركات السمسرة التى تشترط حد أدنى للتداول مؤكدا أن هذه الميزة ساعدت على جذب شريحة الطلاب والشباب للاستثمار فى البورصة بأى مبلغ صغير. .

كما يتميز بقبوله عمليات الإيداع عن طريق خدمات الدفع الإلكترونيه مثل فورى وانستاباى وفودافون كاش وبطاقات الخصم.

ورأى أن التطبيق استطاع فى فتره صغيره جذب شريحه كبيرة من العملاء واستطاع أن يدخل إلى أن يكون ضمن أكبر عشر شركات تداول وكذلك تميز أنه بدأ بدون عمولات وبعد ذلك كانت العمولات التى يحصلها منخفضة جدًا.

وأشار إلى أن التطبيق له بعض العيوب منها توقف أو بطء الخدمة أثناء التداول فى البيع والشراء ويواجه مشاكل تقنية خاصة أثناء تداول أحجام كبيرة فى البورصة، وأيضا تأخير عمليات سحب الأموال، وكذلك التأخير فى أسعار الأسهم كما أنه لايوجد خدمة عملاء مؤهلة لحل المشاكل بسرعة.

ورأى أن التطبيق لم يسحب البساط من شركات السمسرة لأنها لها تاريخ كبير ومشرف وأداء إيجابى مما يعزز من استمرار مصداقيتها ، كما أن أغلب شركات السمسره تستخدم تطبيقات تكنولوجية من برامج خاصة بالتداول وشاشات أسعار لحظية.

مع اقتراب انتهاء مهلة تطبيق الرسوم..

«ترامب» يقصف 100 سوق عالمى بـ«صواريخ جمركية»

كتب- محمود نبيل:

لا تزال تهديدات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، بفرض ما يُسمى بالرسوم الجمركية «المضادة» على العديد من الدول العالم، فى الأول من أغسطس المقبل، تخيم على مجريات وأداء الأسواق العالمية بشكل عام، خاصة مع إصرار ترامب على أنه لن يكون هناك أى تمديد للموعد النهائي.

وعبر منشور على منصة تروث سوشيال، قال الرئيس الأمريكى إنه «لم يطرأ أى تغيير على هذا التاريخ، ولن يكون هناك أى تغيير، بمعنى آخر، ستكون جميع الأموال مستحقة الدفع اعتبارًا من الأول من أغسطس ٢٠٢٥ – ولن يحدث أى تمديد».

جاءت تغريدة ترامب بمثابة صدمة واضحة للأسواق العالمية، لا سيما فى ظل الآمال التى كانت معقودة على المفاوضات التجارية، ونموذج التفاهمات الأمريكية الصينية على وجه الخصوص، من أجل إخماد نيران الحرب التجارية التى تخشى الأسواق اندلاعها، وتأثيرها على التبادلات التجارية.

وحذّر وزير الخزانة الأمريكى سكوت بيسنت، الدول التى تفشل فى إبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع الولايات المتحدة، قبل ثلاثة أيام فقط من الموعد النهائي

الذى حددته إدارة ترامب فى ٩ يوليو لإعادة فرض الرسوم، بأن الرسوم الجمركية ستعود إلى معدلاتها المُطبّقة فى ٢ أبريل، وذلك اعتبارًا من ١ أغسطس المقبل.

وأوضح بيسنت أن إدارة ترامب ستبعث برسائل إلى ١٠٠ دولة أصغر حجمًا، تقول فيها: «إذا لم تُحرزوا تقدمًا، فستعودون فى ١ أغسطس إلى مستوى الرسوم الجمركية المُطبّق فى ٢ أبريل»، لافتًا إلى أن أغسطس ليس موعدًا نهائيًا جديدًا للمفاوضات.

تُركّز إدارة ترامب على ١٨ شريكًا تجاريًا مهمًا يُمثّلون ٩٥٪ من العجز التجارى الأمريكي، لكنه أشار إلى وجود «تباطؤ كبير» بين الدول فى إتمام الصفقات التجارية.

من المرجّح أن تتخذ الهند والولايات المتحدة قرارًا نهائيًا بشأن اتفاق تجارى مصغّر خلال ٢٤ إلى ٤٨ ساعة مقبلة، وأضافت أن متوسط الرسوم الجمركية على السلع الهندية التى يتم شحنها إلى الولايات المتحدة يبلغ ١٠٪.

وعلى الرغم من تهديدات ترامب، يشير بعض مسؤولى الإدارة الأمريكية إلى احتمال وجود مرونة بشأن الموعد النهائى الجديد، وخاصةً بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين.

وفى هذا الصدد، أشار مدير المجلس الاقتصادى الوطنى كيفن هاسيت إلى أن القرار النهائى سيقع فى نهاية المطاف على عاتق الرئيس دونالد ترامب.

بعيدًا عن المخاطر..

دليل المبتدئين لاستثمار آمن فى سوق المال

كتب- محمد ربيع:

يمثل الاستثمار فى البورصة فرصة لتحقيق عوائد مالية مجزية وزيادة رأس المال على المدى الطويل، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر المالية، كما يساهم فى دعم الشركات وتوسيع نطاق أعمالها.

وكشف خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، عن كيفية الاستثمار الآمن فى سوق المال المصري، خاصة وأن الاستثمار فى البورصة يعتبر أفضل أدوات الاستثمار فى الوقت الحالي، وأداة من أدوات التحوط من استمرار ارتفاع معدلات التضخم فى ظل ما يشهده الاقتصاد العالمى من تحديات ومع استمرار انخفاض القيمة السوقية لأغلب الأسهم المدرجة بالبورصة وارتفاع القيمة العادلة لأغلبها.

روشتة آمنة

قال الدكتور سامح هلال، خبير أسواق المال، إن هناك طريقين للتعامل مع البورصة بالنسبة للمستثمر المبتدئ، الأولى الاستثمار عن طريق شركات التداول فى الأوراق المالية «السمسرة» وهى شركات خاصة تقوم بالوساطة بين العميل والبورصة، والثانية عن طريق الاستثمار فى الصناديق التى تتعامل فى الأسهم.

وأضاف «هلال»، أن فى الطريقة الأولى يذهب العميل الجديد للتقديم فى شركة الوساطة «السمسرة» ويفتح حساب، ويوقع على عقد لفتح حساب مع الشركة، ويوضع له كود وهو رقم العميل على قاعدة بيانات المتعاملين فى البورصة، ومن ثم يبدأ عملية الشراء والبيع، مشيرًا إلى أن هذه الشركات تقدم خدمات التحليل « المالي، والفني»، عن طريق فريق من المتخصصين تمت إجازتهم من الجهات الرقابية.

المخاطرة عالية

فيما حذر هيثم محمود السيد، خبير أسواق المال، المستثمرين الجدد من الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعى واللجوء فقط للمتخصصين، وضرورة فهم أن البورصة يمكن أن توفر عوائد مالية عالية، لكن فى نفس الوقت المخاطرة عالية أيضًا خاصة لغير الدارسين.

وأكد «السيد»، أن تحقيق وجنى أرباح من الاستثمار فى البورصة، يعتمد على اختيار التوقيت المناسب ودراسة السوق بشكل جيد، لتحديد أفضل الشركات والقطاعات التى يكون بها فرص قوية لتحقيق أرباح.

الاستثمار من الفوائض المالية

وطالبت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، الأفراد الذين يرغبون فى استثمار أموالهم بالبورصة، أن يحرصوا على أن أموالهم محل الاستثمار يجب أن تكون من فوائضهم المالية، وأن يتم اختيار أفضل القطاعات المرتبطة بالاقتصاد لبدء التداول فيها.

كما طالبت «رمسيس» بضرورة أن يكون هناك تنويع فى المحفظة الاستثمارية، من خلال شراء أسهم من قطاعات مختلفة، لافتة إلى ضرورة حساب المخاطر والأرباح التى متوقع الحصول عليها، وتكلفة الاستثمار وتكلفة الفرص البديلة مقارنة مع الأوعية الادخارية الأخرى.

تخطت 6 تريليونات جنيه بسبب إقبال الأجانب للاستثمار فى العملة المحلية..

«المركزى» يضرب «مستوى قياسى» فى بيع أذون وسندات الخزانة

كتبت- منال عمر:

كثفت مصر من بيع أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية خلال العام المالي المنتهي فى ٣٠ يونيو الماضي بهدف جمع سيولة لتمويل نفقاتها تحت ضغط عجز الموازنة.

باع البنك المركزي المصري، بالنيابة عن وزارة المالية أذون وسندات خزانة محلية بزيادة ١٤,٥٪ خلال العام المالي الماضي إلى نحو ٦,٣ تريليون جنيه مقارنة بنحو ٥,٥ تريليون جنيه بنفس الفترة من العام المالي الماضي، وفق بيانات منشورة على موقع المركزي قامت «البورصجية» بجمعها وتحليلها.

وأرجع مصرفيون ومحللون تحدثت إليهم «البورصجية»، قبول وزارة المالية ببيع معدلات قياسية من أذون وسندات الخزانة إلى ارتفاع الطلب المقدم من المستثمرين الأجانب للاستثمار فى العملة المحلية، بجانب تراجع تكلفة سعر الفائدة فى بعض العطاءات.

أذون وسندات الخزانة تشبه الأوراق المالية وتعد أحد الأدوات التمويلية فى يد وزارة المالية للاقتراض من السوق المحلية، ويتولى البنك المركزي طرحها بالنيابة عنها بشكل دوري كل أسبوع.

وقدرت الحكومة المصرية فى موازنة العام المالي الحالي الذي بدأ فى يوليو الجاري حاجتها للاقتراض إلى نحو ٣,٥٧٥ تريليون جنيه، بهدف سداد مديونيات العام الماضي وعجز الموازنة.

المستثمرون الأجانب كلمة السر

ويرى محمود نجلة المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلي للاستثمارات المالية، أن درجة كثافة دخول الأجانب للسوق المصري تعد كلمة السر فى قبول المالية ببيع أذون وسندات خزانة بأكثر من المستهدف. وأوضح أن الأجانب بدأوا الدخول بكثافة للسوق المصري فى الربع الثالث والرابع من العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مع عودة مصر إلى السوق المصري بعد إعلان المركزي تحرير سعر الصرف فى ٦ مارس الماضي

وبموجب آخر بيانات صادرة لوزارة المالية، ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية فى أذون وسندات الخزانة المصرية إلى ٤١,٣ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٣٩,٣ مليار دولار سجلتها فى نهاية يونيو ٢٠٢٤.

والربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ الذي تزامن مع بدء تحرير سعر الصرف باعت وزارة المالية مستوى قياسي من أذون وسندات الخزانة بنحو ١,٩٣ تريليون جنيه وهو يعد الأعلى فى تاريخها على أساس موسمي.

أذون الخزانة تستحوذ على الحصة العظمى

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفى، إن بيع المستثمرين الأجانب دولار مقابل الاستثمار فى الجنيه المصري دفع المالية إلى تكثيف معدلات بيع أذون سندات الخزانة.

استحوذت عطاءات أذون الخزانة على الحصة العظمى من إجمالي الإصدارات مقابل سندات الخزانة حيث اقتنصت على ٩٧٪ من إجمالي العطاءات خلال العام المالي المنتهي فى يونيو ٢٠٢٤ و٨٧٪ خلال العام المالي المنتهي فى يونيو ٢٠٢٥ وفق بيانات المركزي.

وبحسب محمود نجلة، فإن طلبات المستثمرين تميل بشكل أكبر إلى الأجل الأقصر أجلا المتمثلة فى أذون الخزانة من ٣ أشهر إلى سنة.

تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة، ثم تراجع إقبال المستثمرين فى النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ قبل أن يبدأ فى العودة مجددا بكثافة خلال النصف الثاني من العام الماضي، وفق ما قاله نجلة، وعادت ثقة الأجانب

لكن مع زيادة الرهان على خفض المركزي لسعر الفائدة، أدى إلى زيادة إقبال المستثمرين على شراء سندات الخزانة إلى حد ما بداية من ديسمبر ٢٠٢٤ حتى نهاية يونيو الماضي.

ويرى محمد عبد العال، أن عودة البنوك إلى زيادة الاستثمار فى أذون وسندات الخزانة مجددا مقابل تراجع استثماراتها فى وديعة البنك المركزي الأسبوعية للعائد الثابت عزز من تراجع سعر الفائدة وفق آلية العرض والطلب.

وأظهرت تقديرات موازنة مصر للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ أن زيادة الفائدة بنسبة ١٪ تضيف ما بين ٧٥ إلى ٨٠ مليار جنيه سنوياً بتكلفة الدين فى الموازنة، ما يعني أن خفض الفائدة الذي أقره البنك المركزي المصري خلال آخر اجتماعين بواقع ٣٢٥ نقطة أساس سيقلص تكلفة الدين بما يصل إلى ٢٥٥ مليار جنيه سنوياً.

وأظهرت بيانات وزارة المالية المصرية أنها تسعي من خلال البنك المركزي المصري إلى بيع أذون وسندات خزانة محلية بقيمة ٢,٣٥٨ تريليون جنيه خلال الربع الأول من ٢٠٢٥-٢٠٢٦ «يوليو إلى سبتمبر»، وأذون الخزانة قصيرة الأجل- ٣ و٦ و٩ أشهر وسنة- تستحوذ على ٨٥٪ من إجمالي الإصدارات بقية ٢,٠٥ تريليون جنيه، وسندات الخزانة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل (عامين و٣ سنوات و٥ سنوات) تستحوذ على ١٥٪ من إجمالي الإصدارات بقيمة ٣٠٨ مليار جنيه.

CIB يمول مشروع OSL لتطوير عروض الصوت والضوء بالأهرامات

أعلن كل من شركة OSL للمشاريع الترفيهية- إحدى الشركات التابعة لشركة أوراسكوم للاستثمارالقابضة- والبنك التجاري الدولي CIB عن توقيع عقد تمويل متوسط الأجل لمشروع تطوير عروض الصوت والضوء والمنطقة المخصصة للعرض بأهرامات الجيزة بقيمة ٩٦٣ مليون جنيه مصري.

ويتمثل الغرض من التمويل متوسط الأجل تمويل مشروع إنشاء وتطوير عروض الصوت والضوء والمنطقة المخصصة للعرض بمنطقة الأهرامات وأبو الهول شاملاً الأجهزة والمعدات والأعمال المدنية المطلوبة، حيث تسعي الشركة لتحويل المكان إلى وجهة ثقافية وترفيهية على مستوى عالمي، يتوجها عرض الصوت والضوء الجديد المصمم لسرد تاريخ الأهرامات بأحدث أجهزة العرض والإضاءة ليصبح جزءاً لا يتجزء من التجربة المطورة لزيارة أهرامات الجيزة، وذلك بهدف إضافة نقطة جذب سياحي على أعلى المستويات العالمية لخريطة الجيزة ٢٠٣٠ للمساهمة فى الترويج السياحي للمنطقة وإثراء تجربة السائح أثناء زيارتها.

قام بالتوقيع على العقد كل من منال عبد الحميد، المدير التنفيذي لشركة OSL للمشاريع الترفيهية وسهى أبو زكري، رئيس مجموعة العلاقات المؤسسية والاستثمار المباشر بالبنك التجاري الدولي. وحضر مراسم التوقيع كل من المهندس نجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، هشام عز العرب الرئيس التنفيذي وعُضو مَجلس إدارة البنك التجاري الدولي، وعمرو الجنايَني نائب الرئيس التنفيذي وعُضو مَجلس إدارة البنك التجاري الدولي، ومروان حسين الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، بالإضافة إلى قيادات شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة وشركة OSL للمشاريع الترفيهية والبنك التجاري الدولي.

وقال المهندس نجيب ساويرس: «سعداء بالتعاون مع البنك التجاري الدولي الذي نعتبر من أقدم

عملائه فى تمويل هذا المشروع الحضاري"، مؤكدًا على أن شركة أوراسكوم للاستثمار تستهدف إنتاج عرض جديد مبهر يليق بالقرن الحادي والعشرين والإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة والاستعانة بأحدث وسائل التكنولوجيا فى العروض وفى الإدارة والتشغيل لتحويلها إلى منطقة ترفيهية عالمية لجذب الزوار لزيارتها أكثر من مرة لتكون خير واجهة لمصر. كما أشاد ساويرس بالتعاون المثمر مع البنك التجاري الدولي طوال مراحل دراسة وتوقيع عقد التمويل.

وقال هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي:"يسعدنا فى البنك التجاري الدولي أن نكون جزءًا من هذا المشروع الوطني الطموح الذي يعكس مكانة مصر الحضارية والثقافية، فإن تمويل تطوير عروض الصوت والضوء فى منطقة الأهرامات يأتي فى إطار استراتيجيتنا الداعمة للمبادرات التي تجمع بين التنمية الاقتصادية وتعزيز الهوية السياحية لمصر. كما نؤمن بأن التعاون مع شركة OSL يمثل نموذجًا فعّالًا للشراكة فى خدمة التنمية المستدامة، كما يُجسد دور CIB فى تمويل المشروعات التي تحدث أثرًا إيجابيًا ملموسًا فى المجتمع."

«المركزى» يوجه البنوك لدعم المصدرين بيئيًا وفق معايير دولية

فى إطار التوجهات الوطنية لدعم الصادرات وتعزيز الاستدامة البيئية، أصدر البنك المركزي المصري توجيهًا جديدًا للبنوك العاملة فى السوق المحلي، يدعوها إلى دعم عملائها من المصدرين فى التوافق مع معايير الاستدامة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالانبعاثات الكربونية ومحددات البيئة، وذلك تماشيًا مع التوجهات العالمية لمكافحة تغير المناخ ومعايير الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

وأكد البنك المركزي أن هذا التوجيه يهدف إلى تمكين المصدرين المصريين من الامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون (Carbon Border Adjustment Mechanism – CBAM)، وهي الآلية التي بدأ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فى تطبيقها تدريجيًا لضبط الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المنتجات المستوردة، وتشجيع الإنتاج الصناعي منخفض الانبعاثات.

ويأتي هذا التوجيه فى توقيت حاسم مع اقتراب التطبيق الكامل لتلك الآلية فى بعض الدول الأوروبية، ما يتطلب جاهزية المنتج المصري من حيث توافقه مع المعايير البيئية الدولية لتفادي الرسوم الإضافية أو القيود التجارية.

وطالب البنك المركزي البنوك المصرية بإعداد قائمة بعملائها من المصدرين وإرسالها إلى البنك المركزي، فى خطوة تهدف إلى رصد وتحليل تأثيرات التوجهات البيئية الدولية على الاقتصاد المصري والقطاع المصرفى، وتعزيز قدرة البنوك على دعم التحول الإنتاجي الأخضر لعملائها.

ويُعد هذا التوجيه جزءًا من رؤية البنك المركزي لتعزيز التمويل المستدام ودعم الاقتصاد الأخضر، بما يسهم فى رفع تنافسية المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية، خاصة الأسواق الأوروبية، ويدعم فى الوقت ذاته جهود الدولة لزيادة الصادرات وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.

ويتماشى التوجيه مع استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تعزيز مشاركة القطاع المصرفى فى تمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ورفع جاهزية المنشآت الصناعية والتصديرية للتوافق مع متطلبات التجارة الدولية المستجدة.

سجلت ارتفاعًا جديدًا قبل 2026..

كيف يسدد الاقتصاد المصرى فاتورة خدمة الدين الخارجى؟

كتب- ياسر جمعة:

تتجه خدمة الدين الخارجي لمصر إلى تسجيل ارتفاع جديد خلال العام المقبل ٢٠٢٦، لتصل إلى نحو ٢٤,٦ مليار دولار، وفقًا لتصريح مصدر حكومي رفيع المستوى، مقابل ٢٢,٥ مليار دولار متوقعة بنهاية العام الحالي ٢٠٢٥.

هذا الارتفاع يأتي فى وقت تُكثف فيه الحكومة جهودها لإعادة هيكلة الدين العام، وسط تحديات تمويلية وتوجهات لإصلاحات أوسع فى بنية الاقتصاد.

ووفق بيانات البنك المركزي المصري، بلغت خدمة الدين الخارجي خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ نحو ١٧,٨ مليار دولار، موزعة على عدة جهات، ٦ مليارات دولار التزامات حكومية مباشرة و نحو ٢ مليار دولار مستحقة على البنك المركزي و ٥,٢ مليار دولار على البنوك بالإضافة إلي ٤,٥ مليار دولار على قطاعات أخرى من الاقتصاد، تعكس هذه الأرقام التزامات ضخمة يتحملها الاقتصاد المصري، ما يعزز الحاجة إلى إدارة فاعلة للدين الخارجي، سواء من حيث التوقيتات أو تكلفة السداد.

وأكد أحمد كجوك، وزير المالية، أن الحكومة المصرية تستهدف خفض الدين الخارجي بمقدار ملياري دولار سنويًا، بالتوازي مع خطة طموحة لتقليص الدين المحلي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيف الضغوط التمويلية على المالية العامة، وتعزيز القدرة على تحقيق الاستدامة المالية دون الإخلال بالإنفاق التنموي.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت فى وقت سابق أنها تستهدف خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة إلى ما بين ٧٧ و٧٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥، وهو ما يمثل خطوة مهمة فى طريق تقليص الأعباء المالية.

ورغم هذه المستهدفات، أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ارتفاع الدين الخارجي لمصر بنحو ١,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ليصل إلى ١٥٦,٦٨٩ مليار دولار بنهاية مارس، مقارنة بـ١٥٥,١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

هذا التزايد يُبرز حجم التحديات المرتبطة بجهود إعادة الهيكلة، فى ظل ضغوط تتعلق بتمويل العجز وتغطية الاحتياجات الدولارية.

وأعلن صندوق النقد الدولي عن دمج المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الدعم المالي لمصر البالغ ٨ مليارات دولار، على أن تتم فى خريف ٢٠٢٥.

ويهدف الدمج إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وتعميقها، خصوصًا فى ما يتعلق بتقليص الدور الاقتصادي للدولة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي.

المؤشرات الراهنة تدفع إلى طرح تساؤلات حول كيفية تعامل مصر مع استحقاقات العام المقبل، إذ أن ارتفاع خدمة الدين إلى ٢٤,٦ مليار دولار فى ٢٠٢٦ سيزيد من الضغوط على موارد النقد الأجنبي، رغم تحسن عدد من المؤشرات مثل الاحتياطي الأجنبي وتراجع معدلات التضخم.

وتشير التقديرات إلى أن مواصلة الاعتماد على أدوات تمويل قصيرة الأجل، إلى جانب الحاجة إلى تغطية الواردات وخدمة الديون، قد يؤدي إلى إعادة التفكير فى هيكل المديونية، لصالح الاعتماد على التمويل متوسط وطويل الأجل.

الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد، والتي تتبناها الحكومة، تتضمن زيادة مشاركة القطاع الخاص فى المشروعات الإنتاجية والخدمية، بما يسهم فى تحفيز النمو وتوفير فرص العمل وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر.

ويمكن أن تشكل برامج الطروحات الحكومية، وتوسيع قاعدة الاستثمار المحلي والأجنبي، رافعة رئيسية لهذه التوجهات.

وأمام مصر أمامها فرصة ذهبية لتحسين ملفها المالي إذا ما تمكنت من ضبط إيقاع الدين الخارجي وخدمته، عبر تحركات متوازنة بين تقليص الاقتراض، وتعزيز الإيرادات، وتوسيع دور القطاع الخاص.

ومع التحديات المرتقبة فى ٢٠٢٦، ستكون السياسات الاقتصادية الدقيقة والتحركات الدبلوماسية والتمويلية الذكية هي كلمة السر

سر دمج المراجعتين الخامسة والسادسة..

«الطروحات» تغير خطة «صندوق النقد» مع مصر

كتب- ياسر جمعه:

فى تحول لافت فى مسار التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي، قرر الصندوق دمج المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تبلغ قيمته ٨ مليارات دولار، فى خطوة وصفها محللون بأنها رسالة ضغط واضحة لتسريع وتيرة الإصلاحات، لا سيما برنامج الطروحات الحكومية، الذي يُعد أحد أعمدة الاتفاق بين الطرفين.

وبحسب ما كشفته مصادر مطلعة، فإن قرار صندوق النقد جاء نتيجة تباطؤ الحكومة المصرية فى تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه لبرنامج الطروحات خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وفى ظل هذا التأخر، يسعى الصندوق إلى فرض آلية مراجعة أكثر حزمًا من خلال دمج المراجعتين، مع توقّعات بإتمام صفقات تخارج كبيرة لصالح القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام الجاري.

ويُعد برنامج الطروحات إحدى الركائز الأساسية فى خطة الإصلاح الهيكلي التي تستهدف تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وهو ما يؤكده صندوق النقد فى تقاريره المتتالية.

ويرى محللون أن الصندوق بات يربط بوضوح بين استمرار الدعم الفني والمالي لمصر وبين تحقيق تقدم ملموس فى إصلاحات جوهرية، وفى مقدمتها خروج الدولة من النشاط الاقتصادي.

وفى هذا السياق، أوضح اسلم عصام الخبير الاقتصادي، أن الصندوق وخبراءه باتوا يعتبرون الإصلاح الهيكلي مرادفًا لتخارج الدولة من الأنشطة الإنتاجية، مضيفًا أن مصر تتبنى بالفعل هذا التوجه، ولكن تطبيقه يتطلب وقتًا أطول، نظرًا لتشابكات الأصول وتعقيد عمليات التقييم والطرح.

وأكد الاقتصادي د.محمد فؤاد أن قرار الصندوق قد يُنظر إليه على أنه «سلبي على المدى القصير»، إذ يكشف عن عدم وجود تقدم كافٍ فى عملية التخارج الحكومي، ويعكس استمرار الاعتماد على الإصلاحات الإدارية، لا الهيكلية، فى ملف الضرائب، مما يعيق رفع حصيلة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٪ من الناتج المحلي كما يستهدف البرنامج.

ورغم هذه التطورات، استبعد المسؤولون أن يؤدي قرار دمج المراجعتين إلى تأثير سلبي مباشر على الجنيه المصري، فى ظل استمرار تحسن الاحتياطيات الأجنبية وتدفقات العملة الصعبة. ويؤكد هؤلاء أن استقرار الجنيه مدعوم بعوامل عدة، منها زيادة موارد النقد الأجنبي من السياحة والتحويلات، إلى جانب تدفقات استثمارية جديدة، ومراجعة سياسية نقدية حذرة من البنك المركزي المصري.

وتزامنًا مع قرار الصندوق، أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ارتفاع الدين الخارجي لمصر إلى ١٥٦,٧ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ١٥٥,٠٩ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١,٦ مليار دولار.

ويأتي هذا الارتفاع فى سياق محاولة الحكومة سد الفجوة التمويلية وتوفير العملة الأجنبية، معتمدة على أدوات متنوعة تشمل تعزيز الصادرات، وتحسين مناخ الاستثمار، وجذب التمويلات الميسرة من المؤسسات الدولية، إلى جانب استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد.

وبحسب التقديرات، فإن المراجعة المزدوجة الخامسة والسادسة قد تُنجز بين شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٥، شريطة أن تُظهر الحكومة المصرية تقدمًا ملموسًا فى ملف التخارج من الشركات العامة، وتحقيق إصلاحات هيكلية فى مجالات الضرائب والحوكمة والشفافية، وهي ملفات تحظى باهتمام خاص من جانب الصندوق.

ويشير محللون إلى أن نجاح هذه المراجعة سيكون عاملًا مهمًا فى استعادة ثقة المستثمرين الدوليين فى الاقتصاد المصري، كما سيمنح الحكومة دفعة مالية جديدة لدعم الاحتياطات وتوفير سيولة بالنقد الأجنبي.

فى ظل هذه المعطيات، تبدو العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي فى مرحلة دقيقة تتطلب تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى والاستحقاقات الهيكلية طويلة المدى. وبينما تسعى مصر لتوسيع مواردها وتحقيق استقرار مالي، يطالب الصندوق بإنجازات هيكلية أكثر عمقًا، تتعلق بجوهر النموذج الاقتصادي القائم.

إن دمج المراجعتين لا يعني بالضرورة فشل البرنامج، لكنه رسالة واضحة بأن زمن الإصلاحات الشكلية قد ولّى، وأن المطلوب الآن هو إجراءات حاسمة تعيد رسم خريطة النشاط الاقتصادي فى مصر، وتفتح المجال الحقيقي أمام القطاع الخاص ليقود النمو، وسط بيئة اقتصادية أكثر انفتاحًا وتنافسية.

وفى حال نجحت مصر فى إتمام التخارجات المنتظرة وتنفيذ الإصلاحات المرجوة خلال الشهور المقبلة، فإن المراجعة المزدوجة قد تمثل نقطة تحوّل إيجابية فى مسار التعاون بين الجانبين، وتسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل

«البنك الأهلى» يدعم «مبادرة تقدر» مع «المصرية اللبنانية لرجال الأعمال»

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، بهدف تيسير سبل التمويل والتأهيل للمشروعات الناشئة والقائمة، بما يعزز جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، فى إطار التزامه المتواصل بدعم الاقتصاد المصري وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

ويستهدف البروتوكول دعم البنك الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتم ترشيحها من قبل لجنة متخصصة تابعة للجمعية ضمن مبادرة "تقدر"، والتي تعمل على تقييم المشروعات واختيار الأنسب منها بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية والقيمة المضافة.

وقع البروتوكول الدكتور عماد فرج، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، والمهندس فتح الله فوزي، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، وذلك بحضور فرق العمل من الجانبين.

وأكد الدكتور عماد فرج أن توقيع هذا البروتوكول يأتي استمرارًا لجهود البنك الأهلي المصري في تعزيز منظومة ريادة الأعمال، حيث يسعى البنك إلى توفير حلول مالية وغير مالية متكاملة تسهم فى دعم المشروعات الواعدة وتوسيع قاعدة الشمول المالي، مما يعزز من مساهماتها فى الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل مستدامة ويأتي هذا التعاون تأكيدًا على أهمية التكامل بين الجهات الفاعلة فى منظومة ريادة الأعمال والتمويل، ويعكس الدور الوطني للبنك الأهلي المصري.

وأضاف فرج ان البنك الأهلي المصري سيوفر حزمة من الخدمات التمويلية الميسرة إلى جانب الخدمات غير المالية، تشمل الاستشارات الفنية وبرامج التمكين المالي، وذلك للمشروعات التي تثبت جدواها واستيفاءها لمتطلبات وشروط التمويل، مع إتاحة آليات الشمول المالي تحت مظلة البنك الأهلي المصري.

وأعرب المهندس فتح الله فوزي عن سعادته بالتعاون مع البنك الأهلي المصري كأكبر مؤسسة مصرفية مصرية، حيث تؤمن الجمعية بأهمية التكامل بين القطاع المصرفي والمجتمع المدني فى دعم الاقتصاد الوطني، ويمثل هذا التعاون نموذجا يحتذى به في الشراكات التنموية، فمبادرة " تقدر" التي أطلقتها الجمعية تمثل منصة متكاملة لاكتشاف وتمكين روّاد الأعمال والمشروعات ذات القيمة المضافة، مضيفا ان البروتوكول يشمل تنظيم فعاليات وورش عمل تهدف إلى تأهيل وتدريب أصحاب المشروعات،

«البنك الزراعى» يتفق مع «البابا تواضروس الثانى» على التوسع فى تمويل مشروعات الأديرة

ألتقى محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، قداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، فى المقر البابوي بالقاهرة، لبحث سبل تعزيز التعاون بين البنك والكنيسة الأرثوذكسية.

واستعرض أبو السعود الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها البنك، لدعم وتمويل قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني، وتحفيز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وحضر اللقاء، سامي عبد الصادق، والأستاذة غادة مصطفى، نائبي رئيس مجلس الإدارة، والأستاذ أيمن عبد المسيح رئيس مجموعة الرقابة الداخلية، والدكتورة ماجدة منير رئيس قطاع الجيزة.وخلال اللقاء، عبر الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري عن تقديره لقداسة البابا تواضروس الثاني، مشيداً بالدور الوطني للكنيسة المصرية فى نشر قيم التسامح والمحبة بين كافة أبناء الوطن، والتي تُمثل الركيزة الأساسية فى بناء مجتمع متماسك ودولة حديثة تنعم بالتقدم والاستقرار.

وأكد أبو السعود على استعداد البنك الزراعي المصري، للتوسع فى دعم وتمويل مشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني فى الأديرة القبطية والتي تُمثل نماذج ناجحة لسلاسل القيمة، خاصة وأن هناك أديرة تمتلك مشروعات زراعية ومزارع إنتاج حيواني وداجني وما يرتبط بها من صناعات، فضلاً عن أن بعض الأديرة تميزت بإنتاج عالي الجودة يتم تصديره للخارج.

ورحب قداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بوفد البنك الزراعي المصري، مثمناً الخدمات التمويلية والمصرفية التي يقدمها البنك عبر سنين طويلة للعديد من فئات المجتمع المصري، ولا سيما فى الريف، داعياً إلى أهمية التعريف بالخدمات المتنوعة التي يتيحها البنك للأسر الأكثر احتياجاً والتي تساعدهم على مواجهة متطلبات المعيشة، لافتاً إلى ضرورة التعريف بهذه الموضوعات لأطفال المدارس، للاستفادة منها فى حياتهم حالياً ومستقبلاً.

صافى الأصول الأجنبية بالقطاع المصرفى يقفز لـ14.7 مليار دولار

سجل صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفىالمصري – والذي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية – ارتفاعًا جديدًا بقيمة ١,٢ مليار دولار خلال شهر مايو ٢٠٢٥، ليصل إلى ١٤,٧ مليار دولار، مقارنةً بمستواه فى أبريل البالغ ١٣,٦ مليار دولار، وذلك وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ويأتي هذا التحسن مدفوعًا بالأداء القوي للبنوك التجارية، حيث ارتفع صافى الأصول الأجنبية لديها إلى ٤,٨ مليار دولار في مايو، مقابل ١,٦ مليار دولار فى أبريل، محققًا قفزة شهرية قدرها ٣,٢ مليار دولار، ليبلغ بذلك أعلى مستوى له منذ فبراير ٢٠٢١.

ويعكس هذا التحسن المستمر فى صافى الأصول الأجنبية قدرة القطاع المصرفى المصري على تعزيز مركزه الخارجي، وتوفير سيولة دولارية مستقرة، بما يسهم فى دعم استقرار النظام المالي وتعزيز الثقة فى الاقتصاد المحلي، خاصة فى ظل الجهود المتواصلة لتعزيز تدفقات النقد الأجنبي والاستثمار.

Madico الأمريكية تكرم «الأهلى المصرى» لدوره فى الابتكار الأمنى والتصنيع المحلى

فى إنجاز جديد يُضاف إلى سجل ريادته فى الابتكار الأمني وتعزيز الصناعة الوطنية، حصل البنك الأهلي المصري على تكريم خاص من شركة Madico الأمريكية، الرائدة عالميًا فى تصنيع أفلام الحماية للواجهات الزجاجية، وذلك تقديرًا لجهوده المتميزة فى تقديم حلول أمنية متطورة وتبني استراتيجية التصنيع المحلي لتلك المنتجات.

شهد حفل التكريم حضور كل من يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس البنك، وحسام الحجار، رئيس مجموعة الدعم الإداري، إلى جانب جيم فورد، مدير المبيعات الدولية بشركة Madico، ونادر وهيب، وكيل الشركة الأمريكية فى مصر.

وأكد يحيى أبو الفتوح أن هذا التكريم يعكس الدور الريادي للبنك الأهلي المصري، ليس فقط فى القطاع المصرفي، بل فى تقديم حلول أمنية ذكية تدعم الاقتصاد الوطني، خاصة بعد قيام البنك بابتكار فكرة تصنيع محلي لأفلام الحماية باستخدام إطار معدني خاص، ما ساهم في توطين تكنولوجيا الحماية الحديثة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وأشار إلى أن مصنع "قادر" التابع للهيئة العربية للتصنيع تبنى المبادرة وقام بإنتاج عينات مطابقة للمواصفات الأمريكية، وتم اعتمادها رسميًا من الشركة الأم، مؤكدًا التزام البنك بمعايير الأمان والاستدامة وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعات الحديثة.

وأوضح حسام الحجار أن البنك يعمل باستمرار على دعم الصناعة المحلية وتوفير بدائل عالية الجودة للمنتجات المستوردة، لافتًا إلى أن المنتج المحلي المعتمد يقل سعره بنسبة ٧٠٪ مقارنة بالمستورد، مما يوفر مئات الملايين من الجنيهات على القطاع المصرفى المصري بأكمله.

وأشار إلى أن البنك يسعى لتوسيع نطاق التصنيع المحلي ليشمل احتياجات أخرى مثل زجاج السيارات المصفحة لشركات نقل الأموال، مؤكدًا أن الأفلام الواقية التي ابتكرها البنك أسهمت فى خفض وزن الزجاج وتكاليف الوقود وتقليل الحاجة للاستبدال الدوري.

وفى كلمته خلال التكريم، أعرب جيم فورد عن فخره بالنهج المهني والهندسي الذي يتبناه البنك الأهلي المصري، مشيرًا إلى أن هذه المبادرة تسهم في رفع كفاءة الحماية الأمنية، وتخدم التوجه العالمي نحو الاستدامة وخفض التكلفة، كما تنعكس بشكل إيجابي على المؤسسات المصرفية في مصر بأكملها.

وفى ختام الحفل، أكد نادر وهيب إلى أن البنك يعمل على إنشاء فروع صديقة للبيئة تعتمد على منتجات زجاجية مزودة بأفلام تقلل استهلاك الطاقة وتحسن كفاءة الإضاءة، وهو ما يواكب التوجه العالمي نحو البناء الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

طرح أكثر من 113 ألف وحدة سكنية..

«العمارة الخضراء» تزين «سكن لكل المصريين 7»

كتبت- صفاء أرناؤوط:

فى خطوة جديدة تستهدف التوسع فى توفير وحدات سكنية ملائمة لمحدودي ومتوسطي الدخل، أعلنت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عن طرح كراسة شروط الطرح الثاني من المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين ٧"، اعتبارًا من ١٥ يوليو ٢٠٢٥، بإجمالي ١١٣,١١٢ وحدة سكنية، وذلك فى إطار استراتيجية الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان السكن الكريم لجميع فئات المجتمع.

طرح ضخم يلبي الطلب المتزايد على الإسكان الاقتصادي

وقال المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان، إن الطرح الجديد يضم نحو ٩٩,٧٩٢ وحدة تُطرح لأول مرة، إلى جانب ١٣,٣٢٠ وحدة سبق الإعلان عنها فى طروحات سابقة، مشيرًا إلى أن الوحدات تتراوح مساحاتها بين ٧٥ و٩٠ مترًا مربعًا، وموزعة على عدد من المدن الجديدة والمحافظات.

وأوضح الوزير أن المشروع يقدم نوعين من الوحدات السكنية: وحدات جاهزة للتسليم بمقدم جدية حجز ٢٥ ألف جنيه، ووحدات تحت الإنشاء سيتم تسليمها خلال ٣٦ شهرًا، بمقدم حجز قدره ٥٠ ألف جنيه.

تسهيلات جديدة استجابة لمطالب المواطنين

وكشفت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن الصندوق استجاب لمطالب عدد كبير من المواطنين، وخاصة ممن لم تنطبق عليهم شروط الطرح السابق "سكن لكل المصريين ٥"، مشيرة إلى أنه تم إتاحة الفرصة لهؤلاء العملاء لإعادة التقديم دون الحاجة إلى سداد مصاريف إدارية جديدة، والاكتفاء بسداد رسوم التسجيل فقط.

وأكدت عبد الحميد أن تحميل كراسة الشروط ودفع المصروفات سيتم إلكترونيًا بالكامل عبر منصتي "مصر الرقمية" و"موقع الصندوق الرسمي"، فى خطوة تهدف إلى التيسير على المواطنين وتجنب الزحام والطوابير أمام مكاتب البريد.

العمارة الخضراء تدخل السكن الاجتماعي لأول مرة

ومن أبرز مفاجآت الطرح الجديد، إدراج وحدات سكنية ضمن مبادرة "العمارة الخضراء" للمرة الأولى، وهو ما يمثل نقلة نوعية فى مشروعات الإسكان الاجتماعي بمصر والمنطقة، حيث تهدف المبادرة إلى تقديم مساكن صديقة للبيئة تساعد على خفض استهلاك الطاقة وتحقيق الاستدامة البيئية.

وتابعت عبد الحميد أن الطرح يتضمن أكثر من ٥٤,٠٠٠ وحدة "خضراء" تحت الإنشاء، موزعة على مدن: أكتوبر الجديدة، حدائق أكتوبر، طيبة الجديدة، بدر، السادات، العبور الجديدة، المنيا الجديدة، وأسوان الجديدة.

الطرح يستهدف شريحة واسعة من المواطنين ويُتاح التقديم على وحدات الإعلان الجديد على مرحلتين: المرحلة الأولى: للعملاء المتقدمين سابقًا على "سكن لكل المصريين ٥" ممن هم خارج الأولوية أو غير المنطبق عليهم الشروط. والمرحلة الثانية: لكافة المواطنين الراغبين فى التقديم وفق الشروط العامة، مع إعطاء أولوية للعملاء السابقين.

وتتراوح فترة التقديم من ٢٨ يوليو حتى ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ فى بعض الحالات، وتمتد حتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥ فى حالات أخرى، مع تخصيص الأسبوع الأول للتقديم من قِبل المواطنين من ذوي الهمم.

تفاصيل توزيع الوحدات بالمحافظات والمدن الجديدة

تتنوع مواقع الوحدات السكنية لتشمل مختلف أنحاء الجمهورية، أبرزها: وحدات تحت الإنشاء بمدينة أسوان الجديدة، بني سويف الجديدة، برج العرب، العاشر من رمضان، ١٥ مايو، سوهاج الجديدة، قنا الجديدة. ووحدات جاهزة للتسليم فى أخميم الجديدة، إلى جانب وحدات إضافية جاهزة فى محافظات: أسوان، بني سويف، أسيوط، الأقصر، الجيزة، الفيوم، المنوفية، المنيا، وقنا، وتم تخصيص وحدات خاصة فى مدينة شطا (دمياط) والغردقة (البحر الأحمر) بأولوية للعملاء السابقين.

قفزة كبيرة فى أرباح «ميدار» بنسبة 584%

أعلنت شركة "ميدار" للاستثمار والتنمية العمرانية، المؤسس والمطور العام للمدن العملاقة "مستقبل سيتي" و"مدى" بالقاهرة الجديدة، عن نتائجها المالية والتشغيلية للعام المالي ٢٠٢٤، والتي أظهرت تضاعف معدلات نمو الإيرادات وصافى الأرباح، بعد نجاحها خلال الفترة الماضية فى تعزيز شراكاتها مع كبرى شركات التطوير العقاري فى مصر لتطوير مشروعاتها داخل مدن "ميدار".

وأظهرت القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠٢٤، ارتفاع إجمالي الإيرادات بمعدل نمو بلغت نسبته ٥٨٤٪، وذلك انعكاساً لحجم تطور أعمال الشركة خلال العام الماضي.

وفى ما يخص صافى الأرباح، فقد واصلت شركة "ميدار" نموها القوي فى السوق المصري باعتبارها شريكاً استثمارياً مفضلاً لدى الكيانات الاستثمارية المحلية والإقليمية والعالمية الراغبة فى إقامة مشروعات عقارية وترفيهية بمواصفات عالمية، حيث ارتفع صافى ربح النشاط خلال عام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ٥٠٠ ٪ عن الأرباح المحققة فى ٢٠٢٣.

وأكد المهندس أيمن القوصي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة "ميدار للاستثمار والتنمية العمرانية"، أن تلك النتائج الإيجابية تعكس مكانة وريادة شركة "ميدار" والتي نجحت فى تحقيقها على مدار سنوات من العمل فى السوق المصري، مشيراً إلى أن قوة المؤشرات المالية للشركة تمثل دليلاً على نجاح تجربة "ميدار" فى تطبيق مفهوم المؤسس والمطور العام للمدن المتكاملة المستدامة فى مصر، وهو ما يشكل حافزًا إضافياً لجذب المزيد من الكيانات الاستثمارية الكبرى، للشراكة معها فى مجال تطوير المدن السكنية المتكاملة والترفيهية الحديثة.

TATWEER MISR

«تطوير مصر» تستعين بـ «أوتيس» لتوفير حلول التنقل الرأسى الذكية لمشروعاتها

فى خطوة رائدة تهدف إلى تحسين جودة حياة قاطني مشروعاتها، أعلنت شركة تطوير مصر، إحدى الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقاري فى مصر، عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة أوتيس الرائدة عالميًا فى مجال تصنيع المصاعد والسلالم الكهربائية والممرات المتحركة، لتوريد وتركيب أحدث حلول التنقل الرأسي الذكية فى مجتمعاتها العمرانية. وتتضمن الشراكة تزويد جميع مشروعات شركة تطوير مصر الحالية بـ١,٢٥٠ مصعدًا على مدار ٦ سنوات.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الشريك المؤسس، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، «رؤية شركة تطوير مصر تعتمد على الابتكار؛ لأنه المحرك الرئيسي لكافة قراراتنا وأعمالنا فى تطوير مصر، بدءًا من التخطيط والتصميم وحتى التنفيذ وبناء المجتمعات، ويأتي هذا تأكيدًا على التزامنا بتطوير مجتمعات عمرانية مستدامة وذكية تواكب المستقبل وتُعيد تشكيل المشهد العقاري فى مصر».

وأضاف: «تعكس شراكتنا مع شركة عالمية مثل أوتيس تجسيد هذه الرؤية، حيث توفر حلول تنقل ذكية ومتطورة لا تعزز فقط الكفاءة التشغيلية، بل ترتقي أيضًا بجودة الحياة اليومية لقاطني مشروعاتنا. وتأتي هذه الخطوة لتتماشى مع نموذج أعمالنا الذي يرتكز على الابتكار، والاستدامة، والجودة، وتدعم رسالتنا فى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تخلق قيمة طويلة الأمد لعملائنا ومساهمينا وشركائنا، والمجتمع ككل.»

وقال المهندس باهر أيوب، نائب أول الرئيس والرئيس التنفيذي للمشروعات وعضو مجلس إدارة شركة تطوير مصر: «نفخر بالتعاون مع شركة عالمية مثل أوتيس، حيث تتكامل حلول التنقل الرأسي المتقدمة التي تقدمها مع فلسفتنا فى البناء و معاييرنا فى التنفيذ. ومن الناحية الفنية والتنفيذية، تُسهم هذه الشراكة فى رفع كفاءة المشروعات، وتسريع وتيرة العمل، وضمان أعلى مستويات الأمان، وهو أحد المحاور الأساسية التي نلتزم بها فى كافة مراحل التنفيذ.»

وقال جواو بينيدو، نائب أول الرئيس لشركة أوتيس لمنطقة أيبيريا وإفريقيا والشرق الأوسط: «منذ أكثر من ١٧٠ عامًا، أحدثت أوتيس ثورة فى طريقة التنقل وبناء المدن وكان لنا دوراً بارزاً فى التنمية العمرانية. ونحن نفتخر بالشراكة مع شركة تطوير مصر، حيث إن هذا التعاون يعد من أكبر عقود التعاون التي تنفذها الشركة فى المنطقة، هذا بجانب أن هذه الشراكة تمثل فرصة حقيقية لمواصلة دورنا فى دعم نمو الدولة المصرية، وتعزيز تطوّر قطاعها العقاري، والارتقاء بجودة حياة مواطنيها، نحن نشارك تطوير مصر رؤيتها فى بناء مدن المستقبل، ونؤمن بأن هذه المشروعات ستكون قصة نجاح جديدة لكلا الطرفين.

هل يكفى 4 ملايين جنيه؟..

السوق العقارى يجبر الحكومة على رفع حد الإعفاء الضريبى

تقرير- ياسمين عبد الفتاح :

تدرس الحكومة المصرية فى الوقت الحالى تعديل قانون العقارات المبنية الذى تم إقراره عام ٢٠٠٨ برقم ١٩٦، للمباني السكنية وغير السكنية بناء على القيمة الإيجابية السنوية للعقار بعد خصم نسبة محددة من المصاريف.

وبحسب خبراء الضرائب طالب العديد منهم برفع حد الإعفاء من الضريبة العقارية إلى ٤ ملايين جنيه مقابل مليونى جنيه حاليًا، لمواجهة تطورات التضخم وارتفاع أسعار العقارات، حيث تؤدى الضرائب العقارية إلى ارتفاع تكاليف السكن مما يؤثر على قدرة المواطنين على الشراء أو الاستئجار.

وتستهدف وزارة المالية ومصلحة الضرائب العقارية زيادة الحصيلة الايرادية إلى ٢٢ مليار جنيه يتم ضخها داخل شرايين الموازنة العامة للدولة.

لذا نجد ان منهجية الضريبة العقارية فى الوقت الحالى تمثل صداع للحكومة والمواطنين، حيث يصعب تحديد القيمة التسويقية للعقار، لتطبيق العدالة الضريبة العقارية فى ظل المنظومة الرقمية .

ويقول أنور فوزى رئيس مصلحة الضرائب سابقا، إن قانون الضرائب الجديد شهد عدة تعديلات، أبرزها تلك النسبة التى حددت ١٠٪ من القيمة الايجارية السنوية بعد خصم ٣٠٪ للمباني السكنية و٣٢٪ لغير السكنية، كما تم إعفاء بعض الفئات من الضريبة مثل العقارات المملوكة للدولة والمخصصة للنفع العام والمساجد والمدافن، بالإضافة إلى العقارات التى تعرضت للتهدم الكلى او الجزئي غير المنتفع بها فى حالة تجاوز القيمة الايجارية ٢٤ ألف جنيه سنويًا يتم فرض ضريبة عليه ويتم إعطاء الوحدة السكنية الأولى للمالك إذا كانت قيمتها ٢ مليون جنيه، أما إذا تجاوزت هذا الحد يتم فرض ضريبة وتكون الضريبة المستحقة عنها ١٢٠ جنيها سنويًا.

وتحدث فوزى عن الصعوبات التى تواجه تقديم الإقرارات، حيث يشتكي أغلب المواطنين منها بالرغم توافر المنصات الرقمية، أما عن التحديات التى يواجهها القانون فتتمثل فى صعوبة تحديد القيمة الإيجارية العادلة لبعض العقارات، والحاجة الدائمة إلى تحديث البيانات الخاصة بالملكية العقارية لضمان العدالة فى تحصيل الضرائب ومخاوف المواطنين من تأثير الضريبة على أسعار العقارات وسوق الإيجارات .

وأكد أشرف خليفة الخبير الضريبي، أن التعديلات التى تمت على قانون الضريبة على العقارات المبنية بعد عام ٢٠٠٨ وهو القانون رقم ١١٧لسنة ٢٠١٤ أقرت بمنح إعفاء الوحدات السكنية التى لا تتجاوز قيمتها مليونى جنيه، بشرط أن تكون السكن الرئيسى للمالك ولابد من تقديم بيانا يتضمن جموع الوحدات التى يمتلكها صاحب العقار على مستوى الجمهورية ويثبت انه لا يمتلك غيره، أما إذا كان السكن الخاص يقل قيمته التسويقية عن ٢ مليون جنيه فيكون صاحبه معفى من الضريبة العقارية، وفى هذه الحالة يتم تقديم نموذج ٦ مرفق ببيان الثورة العقارية.

وأوضح «خليفة»، أن وقت صدور قانون ٢٠١٤ كانت ٧٠٪ من الوحدات السكنية لا تتجاوز قيمتها مليونى جنيه، ولكن أصبح الآن أقل من ٣٠٪ من الوحدات السكنية لا تتجاوز قيمتها مليونى جنيها، لذا لابد أن يتم النظر فى حد الإعفاء ورفعة إلى ٤ ملايين جنيه.

كما أضاف انه يوجد أكثر من ١٢ مليون شقة مغلقة تتجاوز قيمتها ٢ مليون جنيه، فلابد من ضخها داخل الموازنة العامة للدولة، لرفع معدلات التشغيل وخفض الديون والتضخم .

وأكد «خليفة»، أنه يتم تشكيل لجان لحصر وتقدير تتولى تقسيم الوحدات السكنية الحالية وتتكون من ٣ أفراد لضمان الحيادية والشفافية، كما أنه يتم ربط حد الإعفاء بمعدل التضخم على أن يتم مراجعته كل ٥ سنوات لحماية حقوق الممولين وتنشيط السوق العقارى.

وأكد أن التسهيلات الضريبة الجديدة تهدف إلى دعم الممولين وتعزيز النشاط الاقتصادي، وشدد على أن الضريبة العقارية ليست أداة جباية ولكنها واحدة من أهم السياسات المالية لتحقيق عدالة توزيع الثروة وتحسين استغلال الموارد وتوزيع الأعباء المالية بشكل منصف، حيث يتم فرضها على العقارات ذات القيم المرتفعة مما يساعد فى تمويل الخدمات العامة كالصحة والتعليم.

«Quantum» أول مشروعات A.M.A Developments فى العاصمة الإدارية

أعلنت شركة A.M.A Developments، للتطوير العقاري والمملوكة بالكامل لرجل الأعمال أشرف محمد عبد الحليم أبو غزالة، والذي يشغل أيضًا منصب رئيس مجلس الإدارة، عن إطلاق أول مشروعاتها العقارية فى العاصمة الإدارية الجديدة «Quantum» ، وهو عبارة عن مبني إدارى مبتكر؛ بموقع استراتيجي أمام المونوريل، وبجوار مقرات الوزارات الحكومية. يُمثل المبنى الاداري نقلة نوعية فى مفاهيم المباني الادارية، من خلال توفير بيئة عمل حديثة ومتكاملة للشركات والمكاتب الإدارية المختلفة. ويُطرح المشروع بنظام سداد تنافسي يبدأ من ١٠٪ مقدم وتقسيط حتى ٨ سنوات، على أن يتم تسليم الوحدات خلال ٣ سنوات، ويبلغ سعر المتر المربع ٩٩ ألف جنيه.

وتبدأ شركة A.M.A Developments عملها فى القطاع العقاري بإطلاق مشروعها المتميز «Quantum»، الذي يمثل خطوة استراتيجية لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز استثماراتها فى هذا القطاع الحيوي. ويتألف المبنى من ٨ طوابق على مساحة تقدر بنحو ٣٧٠٠ متر مربع، وقد تم تصميم المساحات الداخلية بتقسيم هندسي مبتكر لتحقيق أقصى استفادة. تتنوع مساحات الوحدات لتبدأ من ٣٠ مترًا مربعًا وتصل إلى ١٥٠٠ متر مربع، مما يجعله خيارًا مثاليًا لمختلف الشركات الباحثة عن مواقع إدارية متميزة فى العاصمة. ويتميّز المشروع باحتوائه على منطقة تجارية حيوية تضم مجموعة من المطاعم العصرية وكافيهات وخدمات بوتيكية، تُلبي الاحتياجات اليومية لقاطني المشروع وزواره، وتثري التجربة العامة للمستخدمين. ويقع المشروع فى موقع استراتيجي بالقرب من المعالم الرئيسية ووسائل النقل العام، مما يجعله وجهة مثالية للعلامات التجارية الراغبة فى التواجد فى مواقع عالية الرؤية. ومن خلال دراسة السوق بعناية واختيار المستأجرين بعناية، تهدف Quantum إلى خلق بيئة تجارية نابضة بالحياة تضيف قيمة طويلة الأمد للمشروع. ومن المقرر تسليم الوحدات خلال ٣ سنوات، حيث تم بالفعل صب الخرسانة وبدء أعمال الإنشاء، كما تم فتح باب البيع رسميًا للراغبين فى الحجز.

وتم وضع التصميمات والمخططات الهندسية لمشروع «Quantum»، بالتعاون مع شركة Design Avenue، وهي من الشركات العريقة صاحبة الخبرات الكبيرة فى هذا المجال، حيث تعتمد على أحدث الأساليب الهندسية والتصميمات العصرية، التي تواكب التطورات فى قطاع العقارات، مما يضمن توفير بيئة عمل حديثة ومتطورة تلبي احتياجات مختلف الشركات.

وعبرت رولا أبو غزالة، الرئيسة التنفيذية لشركة A.M.A Developments، عن سعادتها بإطلاق مشروع «Quantum» بأكثر المناطق حيوية بالعاصمة الإدارية الجديدة. وقالت: «تأتي هذه الخطوة لتُمثل انطلاقة قوية للشركة فى القطاع العقاري، الذي يعتبر من أكثر القطاعات الواعدة فى مصر، وخاصةً فى العاصمة الإدارية الجديدة، التي باتت مركزًا حيويًا ووجهة رئيسية للأعمال والاستثمارات»، وأضافت: لدينا رؤية واستراتيجية متكاملة تعتمد على تقديم وحدات إدارية بمواصفات عالمية، تجمع بين التصميمات العصرية والبنية التحتية المتطورة

حريق «سنترال رمسيس» يكشف هشاشة البنية التحتية لمنظومة الاتصالات..

الحكومة «ساقطة تنبكة»

كتب: أسامة محمد

فى قلب القاهرة، وعلى بعد خطوات من ميدان رمسيس الحيوي، وبين شرايين الاتصالات التى تربط البلاد ببعضها، اندلع فى صباح يوم الإثنين ٧ يوليو ٢٠٢٥ حريق هائل فى مبنى سنترال رمسيس، المركز الرئيسى لشبكات الهاتف الأرضى والاتصالات الدولية فى مصر.

لم يكن هذا السنترال مجرد منشأة تقنية، بل كان منذ تأسيسه فى أوائل القرن العشرين رمزًا للتحديث والربط الشبكي، إذ لعب دورًا محوريًا فى تطور منظومة الاتصالات المصرية منذ عهد الملكية وحتى العصر الرقمى الحديث.

لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يشتعل فيها المبنى، لكنها كانت الأخطر، فقد سبق أن تعرض السنترال لعدة حرائق محدودة فى سنوات سابقة، أبرزها حريق يونيو ٢٠٠٢ نتيجة ماس كهربائى فى الطابق الرابع, وفى يوليو ٢٠٠٨ أندلع حريق بسبب ماس فى كابلات غرفة المفاتيح, وحادث آخر فى أكتوبر ٢٠١٢ داخل وحدة الطاقة الاحتياطية (UPS)، بسبب زيادة أحمال الكهرباء، وتمت السيطرة عليه دون إصابات، وقد نُبه حينها لغياب أنظمة إنذار فعّالة، إلا أن تحذيرات الخبراء بشأن غياب أنظمة الحماية الحديثة وتردى البنية التحتية ظلت حبيسة الأدراج.

أما هذه المرة تعد الأكبر والأخطر من حيث الخسائر البشرية والمادية وتأثيره على البنية التحتية الرقمية للدولة، فقد خرجت النيران عن السيطرة، واستمرت لساعات طويلة لتلتهم الطوابق العليا من المبنى، متسببًا فى وفاة عدد من العاملين وتعطيل خدمات الاتصالات والإنترنت والهاتف الأرضى على نطاق واسع، مع تأثيرات امتدت إلى قطاعات الطيران، البنوك، والتعليم والخدمات الحكومية، مخلفة وراءها خسائر بشرية ومادية جسيمة، وسط حالة من الارتباك التكنولوجى لم تشهدها البلاد منذ سنوات.

وفيما أعلنت النيابة العامة فتح تحقيق موسع، لا تزال تداعيات الكارثة تتفاعل على أكثر من مستوى؛ فالمبنى الذى صمد لعقود، أطلق من جديد شرارة نقاش وطنى حول أولويات السلامة، ومخاطر الاعتماد على بنية متهالكة فى زمن أصبحت فيه التكنولوجيا هى شريان الحياة اليومية.

وعاد السؤال المؤلم إلى الواجهة: هل كان حريق سنترال رمسيس نتيجة حادث طارئ، أم تتويجًا طبيعيًا لمسار طويل من التجاهل وسوء الصيانة؟

إن تكرار الحوادث فى ذات المبنى، وعلى مدى أكثر من عقدين، يكشف عن أزمة هيكلية فى إدارة منشآت الدولة الحيوية، وهو ما يفرض ضرورة فتح تحقيق شفاف وإعادة هيكلة شاملة لتأمين مراكز الاتصالات المصرية؟

لماذا لم يتم تدارك الخلل بعد تكرار الحوادث؟ لقد تحول حريق سنترال رمسيس من مجرد حادث عرضى إلى ناقوس خطر يقرع فى وجه قطاع الاتصالات والبنية التحتية المصرية، ما يستوجب مراجعة شاملة وحاسمة للجاهزية الفنية وأنظمة الأمان فى مؤسسات الدولة الحيوية؟.

6 ساعات من الجحيم تقطع خطوط الاتصالات فى مصر

تفاصيل حريق سنترال رمسيس

بدأ الحريق فى ساعات المساء واستمر لمدة ست ساعات، حيث نشب نتيجة ماس كهربائى فى غرفة الأجهزة بالطابق السابع من المبنى، مما أدى إلى تلف بعض الكابلات الرئيسية والسيرفرات الحيوية، وامتدت ألسنة اللهب إلى عدة طوابق داخل المبنى. رغم جهود قوات الحماية المدنية التى دفعت بعدد من سيارات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف، تجددت النيران لاحقًا بعد السيطرة المبدئية، نتيجة وجود كميات كبيرة من المواد القابلة للاشتعال كالأوراق والمقاعد الخشبية، بالإضافة إلى السخونة الشديدة بالمبنى, وتسبب الحريق فى انقطاع واسع النطاق لخدمات الإنترنت والهواتف فى مناطق متعددة، بالإضافة إلى تأثيره على خدمات الملاحة الجوية، حيث أدى إلى تأخير بعض الرحلات من مطار القاهرة الدولي.

وكشف مصدر مطلع تفاصيل الحريق، موضحًا أن النيران اندلعت فى البداية داخل المكتب الخاص بموظفى قسم تكنولوجيا المعلومات "IT" فى الطابق السابع، قبل أن تمتد بسرعة إلى باقى الطوابق، بفعل كثافة الكابلات والأجهزة الإلكترونية.

وأوضح المصدر أن النيران لم تتوقف عند المبنى الرئيسي، بل امتدت لتصل إلى المبنى الملحق المكون من ٦ طوابق، ما أدى إلى تصاعد كثيف للدخان وتفاقم الحريق بشكل غير متوقع.

وأضاف أن الحريق التهم كابلات "الفايبر" الخاصة بالاتصالات الدولية، ما تسبب فى تعطل عدد كبير من الخدمات الحيوية، من بينها شبكات المحمول، خدمات الإنترنت الأرضي، الاتصالات البنكية، الدفع الإلكتروني، وخدمة الطوارئ ١٢٢ فى بعض المناطق.

ودفع قطاع الحماية المدنية بأكثر من ٢٠ سيارة إطفاء مدعّمة بسلالم هيدروليكية ومعدات تنفس صناعي، إلى جانب وحدات التدخل السريع، وتم فرض طوق أمنى حول محيط السنترال بالتنسيق مع قوات الأمن المركزى لتأمين المنطقة وإخلاء المبنى من العاملين، وخاض رجال الإطفاء معركة شرسة امتدت لأكثر من ١٣ ساعة، تخللتها عمليات تبريد مستمرة وإعادة انتشار للسيطرة على جيوب النار التى كانت تشتعل بفعل الأسلاك المحترقة داخل الغرف التقنية المغلقة.

وأعلنت وزارة الصحة والسكان عن وفاة ٤ أشخاص وإصابة ٢٧ آخرين, تم نقل المصابين إلى مستشفيات قريبة لتلقى الرعاية، بينما تلقى عدد من الحالات الخفيفة العلاج ميدانيًا دون الحاجة للنقل, بينما تسبب الحريق فى تدمير وحدات التحكم فى الاتصالات، مما أدى إلى انقطاع خدمات الهاتف الأرضى والإنترنت فى مناطق واسعة من القاهرة والجيزة. وقد أفادت تقارير بأن الاتصال بالإنترنت انخفض بنسبة ٦٢٪ على مستوى البلاد خلال فترة الحريق.

«عمرو طلعت»: «سنترال رمسيس» ليس المركز الرئيسى لخدمات الاتصالات

وقال الدكتور عمرو طلعت, وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات,أن فرق الطوارئ تعمل على إعادة الخدمات تدريجيًا، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررًا, ونفى أن تكون مصر معتمدة على سنترال رمسيس فقط كمركز رئيسى لخدمات الاتصالات, هذا وبدأت الشركة المصرية للاتصالات أعمال تركيب ٤ كبائن جديدة أمام مقر السنترال، ضمن خطة طارئة لربطها بشبكات السنترالات المحيطة، بهدف دعم استمرارية الخدمة وتقليل الضغط على البنية التحتية المتضررة.

كما عقد مجلس النواب جلسة طارئة لمناقشة الحادث، حيث طالب النواب بمحاسبة المسؤولين عن الإهمال فى صيانة المبنى وتحديث أنظمة السلامة.

وأكد المهندس أحمد بدوي، رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب، أنه سيتم تعويض جميع المستخدمين المتأثرين بانقطاع الخدمة الناتج عن حريق سنترال رمسيس، من خلال باقات إنترنت إضافية ورصيد مجانى .

أما عن سنترال رمسيس، فقد أوضح النائب أن سنترال رمسيس لا يعمل حاليًا، وهو تحت تصرف النيابة العامة التى تُجرى التحقيقات لكشف أسباب الحريق.

وأكد أنه فور انتهاء التحقيقات، سيتم تسليم المبنى إلى وزارة الاتصالات، وتشكيل لجنة هندسية متخصصة لإعادة هيكلة السنترال بأحدث أنظمة التكنولوجيا المتوافقة مع منظومة التحول الرقمى العالمية

وطالب عدد من خبراء قطاع الاتصالات من الحكومة إتاحة الفرصة لشركات المحمول الثلاث العاملة بالسوق المحلية «فودافون» وأورنج » و«إى آند مصر» بالاستثمار فى شبكات البنية الأساسية للاتصالات بعد حريق سنترال رمسيس.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن الخدمات الأرضية (بيانات)، لم يحدث لها انقطاع فى الخدمة خارج محيط سنترال رمسيس، وأستعادة جميع الخدمات جودة الأداء فى المعدلات الطبيعية، بينما فى محيط السنترال كان قد حدث عطل كامل أثر على العملاء، وتم استعادة الخدمة كليا، لافتا فى الوقت نفسه إلى تداعيات الحادث على الخدمات الأرضية (صوت)، موضحا أنه خارج محيط سنترال رمسيس لا يوجد تأثير على الخدمة، وتم استعادة الخدمة ، بمعدلاتها الطبيعية،

وفيما يخص خدمات المحمول (صوت)، أوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه فى بداية الأزمة، تأثرت الخدمة سلباً للمشغلين الأربعة من ناحية الجودة، خارج محيط السنترال وتم استعادة الجودة خلال ٢٤ ساعة وتم الوصول إلى متوسط ٩٥٪ من المعدلات الطبيعية للشركات الأربع، ثم استعادت كامل جودتها .بينما فى محيط السنترال تأثرت جودة الخدمة فى بداية الأزمة بشكل كبير بالنسبة لشركات (أورانج – فودافون – اتصالات – we)، وتم استعادة الخدمة كاملة تدريجياً حتردى وصلت لمعدلها الطبيعى .

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن الخدمة تأثرت فى قطاع البنوك فى بداية الأزمة بشكل جزئى (فى عدد قليل من البنوك التى لم يكن عندها بديل للربط احتياطي)، إلا أنه تم عمل مناورات بالشبكات وتم حل المشكلة الجزئية لكافة البنوك التى تأثرت .

وبالنسبة للبورصة، تم التأكد من استعادة الخدمات مساءً فى نفس يوم الحادث من جانب البورصة، ولكن تحسبت البورصة من وجود مشكلات من أى نوع قد تظهر، وفضلت تعليق جلسة الثلاثاء ٢٠٢٥/٧/٨، وعند تأكدها من استقرار خدمات السماسرة تم فتح الجلسة بشكل طبيعى يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٧/٩.

وأكد الوزير أن خدمات التموين تعمل منذ اليوم الأول بدون أعطال، وتم استعادة الخدمة فى المطار/ مصر للطيران فى الجزء الذى تأثر خلال ساعتين مساءً فى نفس يوم الحادث، وتعمل النجدة بدون تأثر على الإطلاق، لكن الإسعاف فى بداية الأزمة، تأثرت خدمة الاتصال بـ ١٢٣ من الشركات الثلاث (أورانج – فودافون – اتصالات)، فى بعض المحافظات، وتم استعادة الخدمة كاملة . علماً بأنه تم تخصيص أرقام بديلة لكل محافظة لتيسير الوصول لخدمة الإسعاف قبل الانتهاء من استعادة الخدمة.

كما أكد المهندس محمد إبراهيم، رئيس قطاع أول التفاعل المجتمعى بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، أن خدمات الإنترنت الأرضى عادت على مستوى الجمهورية، موضحًا أن خدمات المحمول وشركات الاتصالات عادت أيضًا، مضيفًا: «المكالمات الصوتية عادت بالفعل».

وأشار إلى أن الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات حاليًا فى مرحلة حصر شامل للوضع، وأن الهدف الأساسى هو إعادة تشغيل كافة الخدمات بالكامل، مؤكدًا على وجود آليات لتعويض المواطنين الذين تأثروا نتيجة تدنى مستوى الخدمة خلال الفترة الماضية.

وتابع: «لا يمكن الجزم بخروج سنترال رمسيس من الخدمة بشكل نهائي، خاصة أن الشركة المصرية للاتصالات هى المالكة للسنترال»، مشيرًا إلى أن الأمر ما يزال قيد التقييم الفنى والمعاينة.

وأوضحت «فودافون مصر» أنه إيمانًا منها بأهمية الشفافية ورضا العملاء، سيتم تقديم تعويض لجميع العملاء المتأثرين.

شلل فى الخدمات المصرفية والتجارية

أدى الحريق إلى تعطيل خدمات الاتصالات بشكل واسع، مما أثر على الأعمال المصرفية والتجارية. استجابة لذلك، رفع البنك المركزى المصرى حد السحب النقدى اليومى إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لتسهيل المعاملات. كما تم تعليق التداول فى البورصة المصرية يوم الثلاثاء التالى للحريق بسبب تعطل أنظمة التداول.

أولاً: انقطاع خدمات المحمول

* تأثرت جميع شركات المحمول الثلاث الكبرى فى مصر، بما فى ذلك خدمات الصوت والبيانات، وذلك نتيجة توقف بعض الدوائر الفنية المرتبطة بمركز رمسيس الحيوي.
* العديد من المستخدمين أبلغوا عن صعوبة إجراء المكالمات أو انقطاعها بشكل متكرر، إضافة إلى بطء فى استقبال الرسائل النصية.
* مصدر فى وزارة الاتصالات أن الأعطال تركزت فى خدمات الربط الداخلى والخارجى التى تمر عبر تجهيزات سنترال رمسيس.

ثانياً: توقف خدمات الإنترنت الأرضي

* تسبب الحريق فى تعطل أجزاء مهمة من الشبكة القومية للاتصالات، مما أدى إلى توقف الإنترنت المنزلى (ADSL وVDSL) فى عدة مناطق، خاصة فى وسط وشرق القاهرة.
* صرح الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات أن الأعطال «جزئية ومؤقتة»، وأكد أن الفرق الفنية تعمل على تحويل المسارات إلى سنترالات بديلة لضمان استعادة الخدمة تدريجياً.

ثالثاً: تأثر الخدمات الرقمية والمالية

* خدمات الدفع الإلكترونى عبر تطبيقات المحمول والمحافظ البنكية تأثرت بشدة، ما أدى إلى تعطل معاملات مالية كثيرة يوم الحريق وحتى صباح اليوم التالي.
* أجهزة الصراف الآلى المرتبطة بأنظمة الاتصال فى محيط رمسيس واجهت مشكلات فى الاتصال بالخوادم الرئيسية.

تم تعطيل خدمة حجز تذاكر القطارات إلكترونيًا عبر الإنترنت أو من خلال ماكينات الخدمة الذاتية، نظرًا لاعتمادها على الشبكة المركزية.

«ماسك» يشعل فتنة «الحزب الثالث» فى أمريكا

هل يلقى مصير 5 تجارب فاشلة من قبل؟..

كتبت: دعاء سيد

هيمن الديمقراطيون والجمهوريون على المشهد السياسى الأمريكى منذ ستينيات القرن التاسع عشر، متولين بذلك الرئاسة والكونجرس والغالبية العظمى من المناصب المنتخبة، حتى باتت السياسة الأمريكية ثنائية القطب بامتياز.

لكن بين الحين والآخر، تظهر محاولات جادة لتأسيس «حزب ثالث» يُخلخل المعادلة ويعبّر عن شرائح من الناخبين الساخطين على النظام القائم.

وفى ظل إعلان الملياردير الأمريكى والرئيس التنفيذى لشركة «تسلا» و«سبيس إكس»، إيلون ماسك عزمه تأسيس حزب سياسى جديد، بعد أسابيع من خلافه الحاد مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تعود إلى الأذهان عدة تجارب سابقة حاولت شق طريق ثالث فى السياسة الأمريكية، إلا أنها باءت بالفشل، بعضها لم يدم سوى بضع دورات انتخابية، وبعضها حقق بعض النجاحات الانتخابية على المستوى المحلي.

ورغم الغضب الشعبى من النمط السياسى التقليدي، فإن إنشاء حزب ثالث فى أمريكا مهمة شبه مستحيلة، نظرًا لأن النظام الانتخابى الأمريكى لا يتيح فرصًا كبيرة للأحزاب الصغيرة، كما أن قوانين التمويل والاعتراف الرسمى تختلف من ولاية لأخرى وتتطلب موارد هائلة.

وقد ينجح ماسك فى استقطاب كتلة من الناخبين الساخطين، خاصة من الفئات التى ترى أن الحزبين التقليديين لم يعودا يعكسان طموحات المستقبل أو العدالة الاجتماعية، لكن آخرين يرون أن ماسك، رغم تأثيره الإعلامي، سيواجه العقبات نفسها التى واجهتها الأحزاب السابقة، ما لم يكن مشروعه مبنيًا على قاعدة تنظيمية شعبية حقيقية.

ونشر موقع «ذا كونفرسيشن» تقريرًا عن أبرز الأحزاب التى تم إنشاؤها سابقًا فى الولايات المتحدة والتى طالعته جريدة «البورصجية» على النحو التالي:

الحزب التقدمي

تأسس الحزب التقدى عام ١٩١٢ على يد الرئيس السابق ثيودور روزفلت بعد انقسامه عن الحزب الجمهوري، عُرف الحزب الجديد بمواقفه المتقدمة تجاه الإصلاحات التقدمية والشعبوية ، كما إستقطب مصلحين وطنيين مشهورين، لكن الحزب لم يصمد طويلًا، حيث تراجعت شعبيته بسرعة فى الانتخابات حتى عام ١٩١٨ ، ثم اختفى بحلول عام ١٩٢٠.

حزب الإصلاح

تأسس حزب الإصلاح عام ١٩٩٥على يد الملياردير روس بيرو الذى ترشح للرئاسة فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٦، بعد أن حصل على ١٨.٩٪ من الأصوات فى الانتخابات الرئاسية.

واجه الحزب صعوبات فى الحفاظ على زخم شعبيته بعد رحيل بيرو، وفقد الكثير من الدعم، وعلى الرغم من ذلك، استمر الحزب فى العمل كحزب ثالث فى الساحة السياسية الأمريكية، وحاول التأثير على القضايا التى يتبناها.

حزب الخضر

يمثّل حزب الخضر التيار البيئى واليساري، وبرز فى انتخابات عام ٢٠٠٠ مع ترشح الناشط السياسي، رالف نادر، لكن الحزب ظل على هامش السياسة الأمريكية ولم يحقق اختراقًا حقيقيًا على المستوى الوطني.

الحزب الأمريكى المستقل

أسس السياسى جورج والاس، الحزب الأمريكى المستقل عام ١٩٦٨ للترشح للرئاسة، بعد أن فشل فى مساعيه للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي.

بعد تأسيس الحزب، خاض والاس حملته الانتخابية كما لو كان مرشح رئاسى مؤهل، إلا أن الهدف الحقيقى كان استنزاف ما يكفى من أصوات ريتشارد نيكسون وهيوبرت همفري، مرشحى الحزبين الجمهورى والديمقراطي، لحرمانهما من الفوز فى المجمع الانتخابي، كان والاس يأمل فى إجبار مجلس النواب على حسم الانتخابات بصوت واحد لكل ولاية إذا استطاع الحصول على أصوات انتخابية كافية تجعله وسيطًا مؤثرًا، إلا أن محاولته باءت بالفشل.

حزب إلى الأمام

شهدت انتخابات ٢٠٢٤ دخول عدة أحزاب جديدة إلى الساحة السياسية، ففى عام ٢٠٢٢، أعلنت حاكمة ولاية نيوجيرسى السابقة كريستين تود ويتمان، والمرشح الرئاسى السابق أندرو يانج عن تشكيل «إلى الأمام»، وهو حزب وسطى صُمم لاستقطاب الأمريكيين المحبطين من الحزبين السياسيين المهيمنين فى البلاد، ولم يُعلن الحزب فى النهاية عن مرشح رئاسى فى عام ٢٠٢٤.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

13-7-2025
NO.366

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

فى ظل مخاوف الرسوم الجمركية..

«بريكس 2025» ترسم طريق جديد لحركة التجارة العالمية

كتب- عبد الحى إبراهيم:

انعقاد القمة السابعة عشرة لمجموعة «بريكس» المتنامية، فى حدث اعتبره الرئيس البرازيلى «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا»، «لحظة محورية» تؤكد تنامى نفوذ الدول النامية والناشئة، هذه القمة لم تكن مجرد اجتماع روتيني، بل محطة فارقة رسخت التزامات «بريكس» بتعزيز التعددية والسعى نحو نظام عالمى أكثر عدلًا، وقد برزت الجوانب الاقتصادية والتجارية كعصب رئيسى لأجندة القمة، فى ظل تصاعد التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والتهديدات المستمرة للقيود التجارية، ومع تزايد دعوات قادة المجموعة لإصلاح الحوكمة العالمية وتعزيز التعاون الاقتصادى بالعملات المحلية، يبدو أن «بريكس» تتجه بقوة نحو إعادة تشكيل ملامح النظام المالى والتجارى العالمي.

خلال القمة، دعا رئيس الوزراء المصري، الدكتور «مصطفى مدبولي»، إلى تسريع التعاون وتنفيذ مشروعات اقتصادية مشتركة فى الطاقة، والتصنيع، والبنية التحتية، والذكاء الاصطناعي، كما شدد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادى والمالى والنقدي، لا سيما بين البنوك المركزية، والتقدم فى التسويات المالية بالعملات المحلية، وزيادة تمويل بنك التنمية الجديد بهذه العملات، وأكد «مدبولي» ضرورة توفير التمويل الميسر ونقل التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، داعيًا «بريكس» لتحسين آلية الدين الدولى وإصلاح النظام المالى العالمي.

ويؤكد خبراء صينيون أن «بريكس» تكتسب تأثيرًا عالميًا متزايدًا بحجمها الاقتصادى وسكانها، وأن صوتها الجماعى ضرورى لدعم نظام التجارة متعدد الأطراف، مما يثبت أن الأحادية والقيود التجارية غير فعالين.

وأعربت «بريكس» عن قلقها من تزايد الإجراءات الجمركية أحادية الجانب التى تشوه التجارة وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، هذا القلق جاء فى سياق تهديدات الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة ١٠٪ على «أى دولة تؤيد سياسات بريكس المعادية لأمريكا»، دون تحديد هذه السياسات، وقد ردت المتحدثة باسم الخارجية الصينية «ماو نينج» بتأكيد أن «بريكس» منصة تعاون غير موجهة ضد أى دولة، وأن «لا رابح فى الحرب التجارية المفروضه على أغلب دول العالم».

كان من أبرز نتائج القمة السنوية قرار قادة دول «بريكس» المضى قدمًا فى تطبيق نظام مدفوعات عبر الحدود، وإنشاء بديل لشبكة سويفت، فهذا النظام يهدف إلى تسهيل المعاملات بالعملات المحلية وتقليل الاعتماد على الدولار.

خلال رئاستها لـ«بريكس»، أنشأت روسيا فئة الدول الشريكة، واقترحت منصة استثمارية جديدة لدعم وجذب الأموال من اقتصادات دول «بريكس» والاقتصادات النامية والناشئة، كما تتقدم مشاريع بورصة حبوب، ومركز أبحاث مناخي، ومنصة لوجستية، وبرنامج تعاون رياضي.

وتم اعتماد الإعلان الختامى لقمة «بريكس» السابعة عشرة، «إعلان ريو دى جانيرو» وأقرت الوثيقة المكونة من ١٢٦ بندًا أهمية تعزيز التعددية وإصلاح الحوكمة العالمية، ودعم السلام والأمن الدولي، وتعميق التعاون الاقتصادى والتجارى والمالي، ومكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء الشراكات لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية.

فى ختام قمة «بريكس ٢٠٢٥»، تتضح معالم مشهد اقتصادى عالمى يزداد تعقيدًا وتغيرًا، فبينما تسعى المجموعة جاهدة لتعزيز التعاون التجارى والمالي، وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى من خلال أنظمة دفع بديلة، تبرز تحديات كبرى كتهديدات القيود التجارية التى يمثلها الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، هذه التحركات، التى تصفها صحيفة «نيويورك تايمز» بأنها تدفع الاقتصادات الكبرى لتعزيز التجارة فيما بينها، وتؤكد أن «بريكس» ليست مجرد تكتل سياسي، بل قوة اقتصادية صاعدة تسعى لإعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية.

من «العلمين» إلى «جرش» و«بيروت»..

موسم استثنائى من «مهرجانات الطرب العربى»

كتبت: ليلى أنور

بموسم استثنائى بدأ صيف ٢٠٢٥ فى الساحة الغنائية العربية، مع عودة لافتة لكبار نجوم الطرب إلى خشبة المسرح، واحتضان المهرجانات الكبرى فى العلمين، وجرش، وبيروت لسهرات فنية مشتعلة يتصدّرها عمالقة الغناء من الأجيال المختلفة.

وتنقل الحفلات هذا الصيف الجمهور من الكلاسيكيات الخالدة إلى أجواء البوب والدراما الموسيقية، فى برنامج فنى متنوّع يجمع بين الرومانسية، الحنين، والإيقاع الشبابى الحديث.

فى هذا التقرير ترصد «البورصجية» أبرز ملامح خريطة الحفلات الغنائية لصيف ٢٠٢٥، بمشاركة أسماء كبيرة على رأسها ميادة الحناوي، عمرو دياب، أنغام، تامر حسني، إليسا، أصالة، ومحمد رمضان، وغيرهم.

ميادة الحناوي

تعود من بوابة «جرش» الفنانة الكبيرة ميادة الحناوي، حيث تحيى حفلًا غنائيًا فى المهرجان يوم ٢٧ يوليو، فى عودة طال انتظارها إلى المسرح الجنوبى بالأردن.

حماقى

كما يلتقى الفنان محمد حماقى جمهوره فى جرش يوم ١ أغسطس، فى حفل مرتقب على المسرح الجنوبى بالأردن.

أنغام

تفتتح فعاليات مهرجان العلمين بحفل كبير للفنانة أنغام، يوم ١٨ يوليو، فى الأرينا الجديدة.

تامر عاشور والشامى

ويقدّم تامر عاشور حفلًا مشتركًا مع الشامى فى العلمين، بأسعار تذاكر متفاوتة تبدأ من ٨٠٠ وتصل إلى ١٥٠ ألف جنيه.

تامر حسنى والشامي

وللمرة الثالثة يحيى الثنائى الناجح تامر حسنى والشامى حفلًا فى العالمين يوم ٢٥ يوليو، بعد نجاح دويتو «ملكة جمال الكون».

عمرو دياب

كما يحيى الفنان عمرو دياب حفله المنتظر يوم ١ أغسطس ضمن مهرجان العلمين، ويقدّم فيه باقة من أغانى ألبومه المطروح حديثًا «ابتدينا».

محمد رمضان

فى الساحل الشمالى يُحيى محمد رمضان حفله يوم ٢٥ يوليو، وسط جمهور ضخم، بتذاكر تبدأ من ٣٥٠ جنيهًا وتصل إلى ١٠ آلاف جنيه.

كارول سماحة

ضمن أمسية بين الكلاسيكيات والحديث، تطل الفنانة كارول سماحة يوم ١٩ يوليو فى حفل يمزج بين القديم والجديد خلال حفلات موسم صيف ٢٠٢٥.

إليسا

كما تحيى الفنانة إليسا حفلًا ضمن «أعياد بيروت» يوم ٢٨ يوليو على الواجهة البحرية للعاصمة.

أصالة

بعد غياب، تُحيى أصالة حفلة ضخمة يوم ١٦ أغسطس فى قاعة Forum De Beirut، ضمن موسم صيفى لبنانى حافل.

نوال الزغبي

تُنهى نوال الزغبى الموسم فى حفل يوم ٢٥ أغسطس، بحفل يعيد وهج الأغنية اللبنانية الشبابية.

ويتنوع جدول حفلات الصيف بين نجوم الغناء الكلاسيكى والمواهب الحديثة، بأسعار تبدأ من ٦٠٠ – ١,٠٠٠ جنيه للمقاعد العادية وتصل حتى ١٥٠,٠٠٠ جنيه للطاولات الفاخرة والضيوف المميزين.

5 مسلسلات جديدة فى صيف 2025..

«نجوم الدراما» تلمع فوق المنصات

كتبت: كريمة سلام

فى ظل التحولات المتسارعة التى تشهدها صناعة المحتوى العربي، فرضت المنصات الرقمية نفسها كوجهة رئيسية لإنتاج وعرض الأعمال الدرامية، متجاوزة الشكل التقليدى للمسلسلات المطوّلة التى اعتاد عليها الجمهور.

ومع دخولنا النصف الثانى من عام ٢٠٢٥، تتجه أنظار المتابعين إلى موسم جديد من دراما الحلقات القصيرة، التى أصبحت خيارًا استراتيجيًا لصنّاع المحتوى، يجمع بين التكثيف، الجرأة، والإيقاع السريع.

ويشهد صيف ٢٠٢٥ العديد من الأعمال الدرامية على المنصات والتى تعيد تشكيل ملامح الموسم الدرامى بأسلوب جديد ومختلف.

ورد وشوكولاتة

مسلسل «ورد وشوكولاتة» الذى يجمع لأول مرة بين النجمين زينة ومحمد فراج فى تعاون درامى من نوع خاص، تدور أحداثه حول قصة مستوحاة من واقعة حقيقية أثارت الجدل فى مصر.

المسلسل مكوّن من ١٠ حلقات فقط، ويعتمد على الإيقاع السريع فى مناقشة مشاعر الحب والخيانة والتضحية داخل مجتمع يمتلئ بالتناقضات، ومن المتوقع عرض المسلسل رسميًا عبر منصة Yango Play فى الربع الأخير من عام ٢٠٢٥.

«ورد وشوكولاتة» من تأليف محمد رجاء، ومن إخراج ماندو العدل، ويشارك فى بطولة العمل مجموعة من الفنانين، أبرزهم: مريم الخشت، مها نصار، صفاء الطوخي، عمر مهدي، إلى جانب عدد من ضيوف الشرف.

ما تراه ليس كما يبدو

يُعد مسلسل «ما تراه ليس كما يبدو» واحدًا من أبرز إنتاجات المنصات الرقمية فى صيف ٢٠٢٥، ويُعرض عبر منصة Yango Play، فى تجربة درامية مختلفة تعتمد على الحكايات المنفصلة، حيث يتكوّن العمل من ٧ حكايات مستقلة، تمتد كل حكاية إلى ٥ حلقات فقط، ويشارك فى بطولتها نخبة من النجوم، من بينهم: زينة، محمد فراج، هنادى مهنا، أحمد جمال سعيد، مريم الجندي، بالتعاون مع فرق مختلفة من الكتّاب والمخرجين لكل حكاية.

ومن أبرز الحكايات: « ديجافو» من بطولة زينة وأحمد الرافعي، وتتناول فكرة القدر والذاكرة وتأثير الماضى على الحاضر، و« فلاش باك»: من بطولة أحمد خالد صالح ومريم الجندي، وتدور فى إطار درامى نفسى يكشف تعقيدات العلاقات الإنساني.

للعدالة وجه آخر

فى خطوة جديدة ضمن مشواره الفني، يخوض النجم ياسر جلال أولى تجاربه فى عالم دراما المنصات الرقمية، من خلال مسلسل «للعدالة وجه آخر»، والذى يُعرض قريبًا عبر منصة TOD فى موسم صيف ٢٠٢٥.

المسلسل يتكوّن من ١٥ حلقة، وتدور أحداثه فى إطار تشويقى غامض، يشارك فى البطولة الفنانة أروى جودة وكل من: محمد علاء ، ونوران ماجد، من تأليف عمرو الدالي، وإخراج محمد يحيى مورو.

ابن النادي

يخوض الفنان أحمد فهمى تجربة درامية جديدة من خلال مسلسل «ابن النادي»، الذى يُعرض قريبًا عبر منصة Shahid ضمن موسم دراما المنصات القصيرة لصيف ٢٠٢٥. ويُعد من أول الأعمال الدرامية التى تتناول كرة القدم من منظور درامى إنسانى على المنصات.

ينتمى العمل لفئة المسلسلات القصيرة ويتكوّن من ١٠ حلقات فقط، ويشارك فى بطولة المسلسل نخبة من النجوم، أبرزهم: آية سماحة، سيد رجب، سينتيا خليفة، حاتم صلاح، بالإضافة إلى مجموعة من الوجوه الجديدة، من تأليف مهاب طارق، وإخراج كريم سعد، ومن إنتاج طارق الجنايني.

بنج كلي

ينضم مسلسل «بنج كلي» إلى قائمة الأعمال الدرامية القصيرة التى تُعرض خلال موسم صيف ٢٠٢٥، ويُعرض عبر منصة Shahid، فى تجربة فنية مستوحاة من قصة حقيقية تحمل مزيجًا من التوتر الإنسانى والواقعية الطبية عبر مأساة وتجربة معقدة فى أحد المستشفيات.

المسلسل مكوّن من ١٥ حلقة، ويجمع بين النجمة سلمى أبو ضيف وديات فى بطولة درامية مختلفة، مأخوذة عن قصة حقيقية للكاتبة دعاء جلال، سيناريو محمد سليمان عبد المالك، ومن إخراج نادين خان.